Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة صادرة عن
البنك الدولي
للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD3110

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة المشروع

بشأن تقديم

منحة إضافية مقترحة

بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي

من الصندوق الاستئماني لغزة والضفة الغربية

مع تمويل مشترك من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية بمبلغ 7 ملايين دولار

إلى

منظمة التحرير الفلسطينية (لصالح السلطة الفلسطينية)

من أجل

مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء

14 ديسمبر/كانون الأول 2018

قطاع الممارسات العالمية للطاقة والصناعات الاستخراجية
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسلة إليهم للقيام بواجباتهم الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويلٍ من البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)

وحدة العملة = شيكل إسرائيلي جديد

1 دولار أمريكي = 3.74 شيكل إسرائيلي جديد

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

قائمة الاختصارات والأسماء المختصرة

AF	تمويل إضافي
AMI	البنية التحتية المتطورة للقياس بالعدادات
BI	معلومات تجارية
C-GAP II	خطة العمل القطرية الثانية بشأن المساواة بين الجنسين
CMS	نظام الإدارة التجارية
DISCOs	شركات توزيع الكهرباء الفلسطينية (شركات التوزيع)
EIRR	معدل العائد الاقتصادي الداخلي
ERP	تخطيط موارد المنشآت
ESMF	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESPIP	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء
FIRR	معدل العائد المالي الداخلي
GEDCO	شركة توزيع كهرباء محافظات غزة المحدودة
GENRP	مشروع إعادة تأهيل شبكة كهرباء غزة
GHG	غازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)
GoI	الحكومة الإسرائيلية
GRM	آلية معالجة المظالم
GRS	ديوان المظالم
HEPCO	شركة كهرباء الخليل
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IEC	شركة كهرباء إسرائيل
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IMS	نظام إدارة الحوادث
JDECO	شركة كهرباء محافظة القدس
M&E	المتابعة والتقييم
MFD	تعظيم التمويل من أجل التنمية
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MIS	نظام معلومات الإدارة
MoFP	وزارة المالية والتخطيط
MSMEs	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NEDCO	شركة توزيع كهرباء الشمال
NGO	منظمة غير حكومية (جمعية أهلية)
NPV	صافي القيمة الحالية
OPEX	نفقات التشغيل
PA	السلطة الفلسطينية

PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PENRA	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية
PERC	مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني
PETL	شركة النقل الوطنية للكهرباء الفلسطينية المحدودة
PID-MDTF	الشراكة من أجل تطوير البنية التحتية ـ صندوق استئماني متعدد المانحين
PMU	وحدة إدارة المشروع
POM	دليل عمليات المشروع
PPA	اتفاقية شراء الكهرباء
PPG	منحة إعداد المشروع
PV	الطاقة الكهروضوئية
RPP	برنامج حماية الإيرادات
SED	تأمين الطاقة من أجل التنمية
SELCO	شركة كهرباء الجنوب
SMEs	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
TA	المساعدة الفنية
TEDCO	شركة كهرباء منطقة طوباس
WHO	منظمة الصحة العالمية

نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	فريد بلحاج
المديرة والممثلة المقيمة للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة:	مارينا ويس
مدير أول بقطاع الممارسات العالمية:	ريكاردو بوليتي
مدير قطاع الممارسات:	إريك ماغنوس فيرنستروم
رئيس فريق العمل:	مونالي رانادي

الضفة الغربية وقطاع غزة
مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء ـ تمويل إضافي

جدول المحتويات

أولًا. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي 6
ثانيًا. وصف التمويل الإضافي..... 10
ثالثًا. المخاطر الرئيسية..... 16
رابعًا. ملخص التقييم المسبق 17
خامسًا. معالجة المظالم بالبنك الدولي..... 23
سادسًا. ملخص جدول التغيُّرات..... 24
سابعًا. التغيُّرات التفصيلية..... 24
ثامنا. إطار النتائج ومتابعتها..... 27

معلومات أساسية – المشروع الأصلي (تحسين أداء قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة – P148600)

البلد	نوع الأداة (المنتج):	رئيس (رؤساء) فريق العمل		
الضفة الغربية وقطاع غزة	تمويل خاص	مونالي رانادي		
الرقم التعريفي للمشروع	أداة التمويل	الوحدة المسؤولة	الوحدة الطالبة	مجال الممارسة (الرئيسي)
P148600	تمويل مشروعات استثمارية	GEE05 (9263)	MNC04 (5562)	الطاقة والصناعات الاستخراجية

الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

هل يحمل هذا المشروع الصفة الإقليمية؟
لا

التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

لا

تاريخ الموافقة	تاريخ الإقفال		فئة التقييم البيئي الأصلية	فئة التصنيف البيئي الحالية
27 يوليو/تموز 2017	30 يونيو/حزيران 2022		تقييم جزئي (باء)	تقييم جزئي (باء)

أساليب التمويل والتنفيذ (المشروع الأصلي)

[ ] نهج برامجي متعدد المراحل	[ ] مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
[ ] سلسلة المشاريع	[ ] دولة (دول) هشة
[ ] مؤشرات مرتبطة بالصرف	[ ] الدول الصغيرة
[ ] الوسطاء الماليون	[ ] بلد هش داخل بلد غير هش
[ ] ضمانات تستند إلى المشروع	[ ] الصراع
[ ] السحب المُؤجَّل	[ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[ ] الترتيبات البديلة للتوريدات والمشتريات	

الهدف الإنمائي:

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في النهوض بالقدرات المؤسسية لقطاع الطاقة، وتحسين كفاءة شبكة التوزيع في المناطق المستهدفة، وتجربة نموذج عمل جديد لتقديم خدمات الطاقة الشمسية في غزة.

التقييم/التصنيف (من تقرير أوضاع تنفيذ المشروع الأصلي)

	التنفيذ	آخر تقارير لأوضاع التنفيذ
	01 ديسمبر/كانون الأول -2017	17 يونيو/حزيران -2018
التقدُّم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع	كبير	كبير
معدل سير التنفيذ بوجه عام	كبير	كبير
التصنيف العام للإجراءات الوقائية	كبيرة	كبيرة
التصنيف العام للمخاطر	عالية	عالية

معلومات أساسية – تمويل إضافي (مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء – P167914)

الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	نوع التمويل الإضافي	الحاجة الملحّة أو القيود على القدرات
P167914	مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء – تمويل إضافي	إعادة هيكلة وتوسيع نطاق	لا
أداة التمويل	خط المنتجات	تاريخ الموافقة	
تمويل مشروعات استثمارية	تمويل خاص	14 يناير/كانون الثاني -2019	
التاريخ المتوقع لصرف التمويل بالكامل	التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية		
30 يونيو/حزيران -2022	لا		
هل يحمل هذا المشروع الصفة الإقليمية؟			
لا			

أساليب التمويل والتنفيذ (المشروع الفرعي)

[ ] سلسلة المشاريع	[ ] دولة (دول) هشة

[ ] مؤشرات مرتبطة بالصرف	[ ] الدول الصغيرة
[ ] الوسطاء الماليون	[ ] مناطق هشة داخل بلد غير هش
[ ] ضمانات تستند إلى المشروع	[ ] الصراع
[ ] السحب المُؤجَّل	[ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[ ] الترتيبات البديلة للتوريدات والمشتريات	
[ ] مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	

ملخص الصرف (من تقرير أوضاع التنفيذ ونتائجه للمشروع الأصلي)

مصدر الأموال	صافي الارتباطات	إجمالي المنصرف	الرصيد المتبقي	المبلغ المنصرف
المنح	11.00		11.00	% 0

بيانات تمويل المشروع – تمويل إضافي (مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء – P167914)

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

ملخص (إجمالي التمويل)

	التمويل الحالي	التمويل الإضافي المقترح	إجمالي التمويل المقترح
التكلفة الكلية للمشروع	11.00	12.00	23.00
مجموع التمويل	11.00	12.00	23.00
الفجوة التمويلية	0.00	0.00	0.00

التفاصيل - تمويل إضافي

التمويل خارج مجموعة البنك الدولي

الصناديق الاستئمانية	12.00
الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية	7.00
تمويل خاص	5.00

الامتثال

السياسة

هل يحيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [ ] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟

[ ] نعم [ ] لا

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيسي)

الطاقة والصناعات الاستخراجية

مجالات الممارسة المساعِدة

تغير المناخ وفحص الكوارث

تم فحص هذه العملية فيما يتعلق بتغير المناخ على المدى القصير والمدى الطويل ومخاطر الكوارث.

البطاقة الجنسانية

هل يخطط المشروع للقيام بأي مما يلي؟

(أ) تحليل لتحديد الفجوات ذات العلاقة بالمشروع بين الذكور والإناث، ولا سيما في ضوء الفجوات القطرية التي تم تحديدها من خلال الدراسة التشخيصية المنهجية وإطار الشراكة مع البلد المعني

نعم

(ب) العمل (الأعمال) المحدد للتصدي للفجوات بين الجنسين التي تم تحديدها في (أ) و/أو لتحسين تمكين المرأة أو الرجل

نعم

(ج) تضمين مؤشرات في إطار النتائج لرصد محصلات الأعمال التي تم تحديدها في (ب)

نعم

فريق المشروع

موظفو البنك

الاسم	الدور	التخصّص	الوحدة
مونالي رانادي	رئيسة الفريق (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		GEE05
لينا فتح الله عبد المعطي رجوب	أخصائية توريدات ومشتريات (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		GGOPM
ريهام حسين	أخصائية إدارة مالية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		GGOMN
هيلين ز. شهرياري	أخصائية شؤون اجتماعية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		GSU05
زياد أبو حسانين	أخصائي بيئي (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		GEN05
أندريانرينا مايكل إريك رانجيفا	عضو فريق العمل		WFACS
إليزابيث ماير	عضو فريق العمل		GEE05
إيمان عاشور	عضو فريق العمل		GEE05
فيفي عنتر	عضو فريق العمل		MNCGZ
امتياز حزقيل	عضو فريق العمل		GEE05
مارك إم. نغور	عضو فريق العمل		GEE05
ناتاليا روبالينو	مستشارة قانونية		LEGAM
بيدرو أنتمان	عضو فريق العمل		GEE08
سارة بديعي	عضو فريق العمل		GEE05

الفريق الموسع

الاسم	المنصب	المنظمة	المكان

أولًا. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي

أ. السياق العام

1. تفاقمت الأوضاع الهشة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2018، لا سيما بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والنزاعات الحدودية الجارية في قطاع غزة. وشهد النشاط الاقتصادي قيودًا ومعوقات لأكثر من عقدين من الزمان بسبب القيود المفروضة على الحركة، والوصول إلى الخدمات، والتجارة التي أبقت معدلات الاستثمار منخفضة للغاية وأدت إلى تراجع التصنيع. وقد ساعدت التحويلات الكبيرة التي تتم في الغالب في شكل معونات من المجتمع الدولي على تخفيف أثر هذه القيود من خلال دعم النمو المدفوع بالاستهلاك. ومع ذلك، فإن هذه التحويلات آخذة في الانخفاض، لا سيما في غزة، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بوجه عام. ويتطلب الموقف الحالي الذي يتسم بالحساسية بذل جهود مجددًا من جانب المانحين والسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

2. يشكل ارتفاع معدلات البطالة واحدا من التحديات الأسرع تزايدا التي تواجه الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي قطاع غزة، بلغت نسبة العاطلين عن العمل 53.7% في الربع الثاني من عام 2018. ويعد نقص إمدادات الكهرباء أحد العوامل العديدة التي تقيد بشدة الفرص الاقتصادية لا سيما في غزة. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام دائم، لن يستطيع الاقتصاد وقطاع الكهرباء الاستفادة بصورة تامة من الإمكانات الكامنة لديهما. وأيًا ما كان الأمر، وحتى في هذه الأثناء، يمكن أن يسهم قطاع الكهرباء في تعزيز أداء الاقتصاد، والحد من عجز المالية العامة، وضمان تحسين القدرة التنافسية والاستدامة المالية للاقتصاد الفلسطيني من خلال تحسين تقديم الخدمات.

ب. السياق القطاعي

3. تعتبر مؤسسات قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة حديثة العهد نسبياً. فقد تأسست سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في عام 1995، وفي إطار الجهود الرامية إلى دمج هذا القطاع في شركات التوزيع في وقت مبكر من عام 1997، تم إنشاء مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني في عام 2009. وتم إنشاء شركة النقل الوطنية للكهرباء في عام 2013 كمشتر ومشغل منفرد للشبكة لتعزيز هذا القطاع والنهوض به. وتعتبر جميع المؤسسات الفلسطينية الرئيسية مستقرة الآن، مع استمرار الجهود الرامية إلى دمج العملاء الذين تخدمهم حالياً الأجهزة القروية والبلدية المحلية في شركات التوزيع الحالية أو الجديدة. ولا يزال قطاعا الكهرباء الفلسطيني والإسرائيلي متشابكين بعمق، وتمثل الواردات الإسرائيلية حوالي 95% من إمدادات الكهرباء في الضفة الغربية وأكثر من نصفها في قطاع غزة.

4. تتمثل الرؤية الإستراتيجية طويلة الأجل لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية من خلال بنية تحتية متقدمة للنقل والتوزيع، وتوليد الكهرباء محليًا من خلال منتجي الكهرباء المستقلين، وتحقيق الاستدامة المالية والتشغيلية لمؤسساتها. ويجري حاليًا تنفيذ هذه الرؤية من خلال عملية إصلاح متواصلة تقودها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بمساندة من مجتمع المانحين لتحويل قطاع الطاقة إلى خدمة منظمة تتسم بالهيكل الجيد والكفاءة. وشهدت هذه العملية أيضا إنشاء ونمو شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. وتأخذ المساندة المقدمة من البنك الدولي لقطاع الطاقة نهجا برامجيًا طويل الأجل. وقد ساهمت المشاركة المتتابعة والمتكاملة من خلال مشروع إدارة مرفق الكهرباء (2008 - 2016)، ومنح سياسات التنمية، والمساعدات الفنية الرئيسية، مثل تقرير تأمين الطاقة من أجل التنمية في تحديد رؤية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية ودعم تحقيق أهدافها.

5. تعد الاستدامة المالية أمرًا بالغ الأهمية لقطاع الطاقة كي يتمتع بالملاءة الائتمانية بهدف جذب اهتمام القطاع الخاص، والاستثمار في التحسينات المستمرة في تقديم الخدمات. وهذا يتطلب خفضًا كبيرًا في الخسائر الناجمة عن عدم سداد فواتير الكهرباء وخسائر الإيرادات التي يتكبدها الموزعون وتحقيق الانضباط في دفع المستحقات وسداد الفواتير في هذا القطاع. وعلى مدى سنوات، قدمت السلطة الفلسطينية دعمًا ماليًا لمن لا يسددون فواتير الكهرباء، مما أدى إلى خلق أخطار معنوية من خلال الآلية المعروفة باسم "صافي الإقراض"، والتي تسمح لشركة كهرباء إسرائيل باسترداد المستحقات غير المسددة من الإيرادات الضريبية التي تحصلها حكومة إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية. وفي سبتمبر/أيلول 2016، أبرمت السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل اتفاقًا لتسوية ديون قطاع الكهرباء. وتم توقيع اتفاقية شراء الكهرباء المؤقتة من جانب شركة النقل الوطنية للكهرباء في يوليو/تموز 2017 والتي من شأنها تعزيز دورها في قطاع الطاقة. ومن المتوقع أن يتبع ذلك اتفاقية طويلة الأجل لشراء الكهرباء بين شركة كهرباء إسرائيل وشركة النقل الوطنية للكهرباء مما يعمل على تحقيق وفورات الحجم

والنهوض بهذا القطاع حيث تشتد الحاجة إلى ذلك. وتم التوقيع بالأحرف الأولى على الإطار الشامل لاتفاقية شراء الكهرباء في مايو/أيار 2018، ولا تزال التفاصيل قيد التفاوض.

6. تم تصميم مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء لتقديم المساندة المستمرة لرؤية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية طويلة الأجل لتعزيز الاستدامة المالية والتشغيلية لقطاع الكهرباء وتنويع مصادر الطاقة الكهربائية من خلال تدابير قصيرة الأجل لتعزيز القدرة المؤسسية لقطاع الطاقة، وتحسين كفاءة نظام توزيع الكهرباء، وتجريب نموذج عمل جديد لتقديم خدمات الطاقة الشمسية في غزة. ويساند هذا المشروع المؤسسات والإجراءات التدخلية في إطار سلسلة إمدادات الطاقة الفلسطينية، ويغطي ذلك أنشطة توليد ونقل الكهرباء (شركة النقل الوطنية للكهرباء)، وأنشطة التوزيع (شركات التوزيع)، وتنظيم هذا النشاط (مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني). وعلى ضوء الطبيعة الهشة والمعقدة للعمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تم تصميم نطاق مكونات هذا المشروع للسماح بمرونة في مساندة أعمال التوسع.

7. بناء على الوضع الحالي لإصلاحات قطاع الكهرباء والتطوير المؤسسي، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق التحسينات المستمرة، ومعالجة قيود إمدادات الطاقة التي تحد من تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل، لا سيما في قطاع غزة؛ ومساندة تنفيذ اتفاقية ديون الكهرباء بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي والاتفاقيات المؤقتة وطويلة الأجل مع إسرائيل لشراء الكهرباء؛ والعمل على تنويع إمدادات الكهرباء ومصادرها. ومن شأن التمويل الإضافي المقترح الاستمرار في المشاركة البرامجية من خلال توسيع نطاق أنشطة مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء وتمهيد الطريق للاستمرار في مساندة تطوير قطاع الطاقة في الضفة الغربية وغزة.

ج. ملخص تنفيذ مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء

8. وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي على مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء في يوليو/تموز 2017، وأصبح هذا المشروع ساريًا اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2018. وتم تقديم منحة إعداد المشروع البالغة 2.5 مليون دولار في أغسطس/آب 2016 لبدء تنفيذ المكونين 1 و4 (انظر أدناه)، ومن ثم تمكين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية من إحراز تقدم كبير كما هو موضح على نحو موجز في الفقرات التالية. وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2018، تم صرف 21% (2.32 مليون دولار) من منحة المشروع الأصلي لتحسين أداء قطاع الكهرباء البالغة 11 مليون دولار، ومن المتوقع صرف المبالغ المتبقية بالكامل قبل تاريخ الإقفال في 30 يونيو/حزيران 2022.

9. **المكون 1: النهوض بقدرات مؤسستي قطاع الكهرباء الفلسطيني.** يركز هذا المكون على استدامة وأداء شركة النقل الوطنية للكهرباء، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. وتم الانتهاء من شراء المعدات اللازمة لشركة النقل الوطنية للكهرباء من أجل اختبار وتشغيل وصيانة المحطات الفرعية الجديدة ذات الجهد العالي، وكان هذا الإجراء بمثابة أولوية قصوى. وقد مكَّن ذلك شركة النقل الوطنية للكهرباء من البدء في تحقيق الإيرادات من خلال مبيعات الكهرباء إلى مدينتي جنين وطوباس بموجب اتفاقية شراء الكهرباء المؤقتة وتقليل اعتمادها على مساندة المانحين. كما يركز هذا المكون على مساندة أعمال المتابعة والتقييم، ووظائف التدقيق المالي لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. وتم دمج تنفيذ واجهة مخصصة لمجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني ضمن نشاط نظام معلومات الإدارة الخاص بشركات التوزيع حتى يتسنى تبادل المعلومات الدقيقة حول مؤشرات الأداء الرئيسية.

10. **المكون 2: تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية.** بالنسبة لبرنامج حماية الإيرادات، ركز هذا المشروع على 5 شركات توزيع في الضفة الغربية، وبالنسبة لنظام معلومات الإدارة، لم يركز هذا المشروع إلا على التنفيذ الجزئي لشركتي توزيع في الضفة الغربية. ومن خلال الدراسات الفنية التي أجريت مؤخراً، والتي تم القيام بها في إطار المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة،[1] تم تقييم وإعادة تأكيد أهمية مشاركة جميع شركات التوزيع ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني بالنسبة لهذا المشروع لضمان توافق

[1] هذا التمويل الإضافي مقدم من الصندوق الاستئماني متعدد المانحين للشراكة من أجل تطوير البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة

الممارسات والمعايير الفنية لتوريد البنية التحتية لأجهزة القياس بالعدادات في إطار برنامج حماية الإيرادات والمواءمة مع نظام معلومات الإدارة. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على المواصفات الفنية لبرنامج حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة بالتشاور مع جميع شركات التوزيع الست. وحتى يتسنى تعزيز فاعلية التكلفة والكفاءة وضمان المواءمة، من المتوقع أن تغطي خطط التوريدات والتنفيذ الشاملة لبرنامج حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة جميع شركات التوزيع باستخدام الأموال المتاحة لمشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء والتمويل الإضافي لهذا المشروع.

11. **المكون 3: تم إطلاق برنامج تحسين أمن الطاقة في قطاع غزة بالطاقة الشمسية رسميًا في أكتوبر/تشرين الأول 2018.** ووقعت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة المحدودة اتفاقية لإدارة الصندوق المتجدد، وتحدد هذه الاتفاقية التفاصيل التشغيلية، والتي تشمل معايير اختيار الأسر المعيشية والشركات الصغيرة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها كل فيما يخصه، وشروط الضمان المالي لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. وسيقدم المشروع وحدات الخلايا الكهروضوئية على الأسطح بأحجام تتراوح بين 2 كيلوواط أقصى، و3 كيلوواط أقصى، و5 كيلوواط أقصى، و7 كيلوواط أقصى، و10 كيلوواط أقصى، وتجميع مبالغ السداد في صندوق متجدد. وتم الانتهاء من المواصفات الفنية لهذه الوحدات، ومن المتوقع أن يبدأ التركيب للمرحلة التجريبية في 2019. وثمة تصور في هذا المشروع لتقديم المساندة لمنشأة رعاية صحية (مستشفى)، وقد حددت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة، مستشفى ناصر كمستفيد محتمل. واستنادًا إلى التقييم المبدئي الذي تم إجراؤه في إطار برنامج المساعدة الفنية لقطاع الطاقة، يمكن تنفيذ نظام الخلايا الضوئية على الأسطح في مستشفى ناصر لاستكمال الجهود الجارية لمنظمة الصحة العالمية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومن الممكن تجميع الأموال المتاحة لمشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء والتمويل الإضافي لهذا المشروع لتركيب شبكة تصل إلى 400 كيلوواط أقصى. ومن المتوقع الانتهاء من التصميم الفني التفصيلي في يونيو/حزيران 2019 من خلال مساعدة فنية برامجية يجري تقديمها لقطاع الطاقة.

12. **المكون 4: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشروع.** يدعم هذا المكون إجراءات توظيف وموظفي وحدة إدارة المشروع وتمويل أنشطة أخرى لبناء القدرات. ووافقت وحدة إدارة المشروع على خطة للاستدامة، وتضمنت هذه الخطة نقلا تدريجيًا لموظفي وحدة إدارة المشروع من موازنة المشروع إلى رواتب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في يوليو/تموز 2019. ويسير هذا الأمر على النحو المقرر مع حوالي 75% من موظفي وحدة إدارة المشروع الذين تم نقلهم بالفعل. وأدى هذا إلى تحقيق وفورات يمكن أن تسمح للمشروع بتقديم مساندة إستراتيجية لوحدة إدارة المشروع، مع التركيز على الوظائف الرئيسية والخبراء الفنيين حتى إقفال المشروع في 2022.

13. تعتبر تصنيفات المخاطر الخاصة بالمشروع مرضية بالنسبة للإدارة المالية، وإدارة المشروع، والإجراءات الوقائية، والمتابعة والتقييم، كما أنها مرضية إلى حد معقول بالنسبة للمشتريات والتوريدات. وتم تقديم التقارير المالية المؤقتة غير المدققة بانتظام، وقد حازت قبول البنك الدولي. ولا يوجد حاليا تقارير تدقيق حسابات متأخرة تخص المشروع. ويُعتبر التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بوجه عام والتقدم في سير أعمال التنفيذ مرضيًا.

د. دواعي تقديم التمويل الإضافي

14. تم تصميم هذا المشروع على نحو يسمح بتوسيع نطاقه لتسهيل عملية تحديد وتوزيع الأموال الإضافية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وطويلة الأجل لقطاع الكهرباء. وفي السنة الأولى من تنفيذ المشروع، عملت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على إشراك شركة النقل الوطنية للكهرباء، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء وشركات توزيع الكهرباء على نطاق واسع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وجاءت هذه المشاركة في إطار المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة. وأدى ذلك إلى تكوين مجموعة من الخبراء في جميع مؤسسات قطاع الطاقة الفلسطينية، كما عمل على تحسين فهم المساندة المطلوب تقديمها من هذا المشروع لتحسين الأداء التشغيلي والمالي لشركات التوزيع وتبادل المعلومات على نحو فعال بين شركة النقل الوطنية للكهرباء، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. وأدت هذه المشاركة إلى الوقوف على الاحتياجات المحددة لتوسيع نطاق المشروع، والتي سيتم الوفاء بها من خلال هذا التمويل الإضافي.

وتم تقييم الأدوات البديلة للتمويل الإضافي، عملية جديدة على سبيل المثال، وتم الاتفاق على المضي قدمًا في التمويل الإضافي للأسباب التالية:

(أ) يتوافق التمويل الإضافي المقترح بشكل كامل مع الأهداف الإنمائية للمشروع الأصلي، كما يتوافق على نحو إستراتيجي مع إستراتيجية المساعدة الحالية لمجموعة البنك الدولي، والتي تركز على تهيئة بيئة لنمو القطاع الخاص على نحو ديناميكي وشامل للجميع من أجل خلق فرص العمل وتعزيز قدرات المؤسسات وخضوعها للمساءلة. وستعمل الأنشطة في إطار هذا المشروع والتمويل الإضافي على تحسين الملاءة الائتمانية لمؤسسات الكهرباء وجاذبية هذا القطاع للشركات الخاصة.

(ب) من شأن هذا التمويل الإضافي توسيع نطاق أنشطة المشروع الأصلي، وبناء عليه تسير على هذا المنوال المكونات نفسها ودواعي تخصيص التمويل كما هو موضح في القسم التالي ضمن التغييرات المقترحة.

(ج) تم تصميم المكونات في إطار المشروع الأصلي بشكل أساسي بوصفها أنشطة تجريبية مع المرونة لمساندة التوسع مع توفر الأموال.

(د) سيسمح هذا التمويل الإضافي باستخدام أموال المانحين التي تم توفيرها للاستخدام الفوري، خاصة لمساندة توسيع نطاق هذا المشروع.

(ه) ستسمح عملية التمويل الإضافي التي نحن بصددها بتدعيم وتيسير التنفيذ والقدرات الفنية التي تم بناؤها في إطار المشروع الأصلي، وتعزيز النواتج المرجوة.

(و) من حيث إنجاز المعاملات، ستساعد عملية التمويل الإضافي التي نحن بصددها على تقليل تكاليف المعاملات ووقت التنفيذ، مع السماح بإجراءات مبسطة للتحضير والإنجاز- من وجهة نظر البنك الدولي والبلد المتعامل معه.

(ز) من غير المتوقع أن يؤدي هذا التمويل الإضافي إلى تغيير فئة السياسات الوقائية البيئية أو تفعيل سياسات وقائية جديدة.

15. يتسق هذا التمويل الإضافي اتساقًا تامًا مع إستراتيجية مساعدات مجموعة البنك الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات المالية 2018 - 2021 (تقرير رقم [GZ-115201] الذي ناقشه مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي في 5 ديسمبر/كانون الأول 2017)، التي يتمثل هدفها العام في تهيئة الأوضاع التي تحفز القطاع الخاص وفي الوقت نفسه تحد من المخاطر التي تواجه المستثمرين الذين يستثمرون في بيئة هشة ويكتنفها عدم اليقين. ويساند هذا المشروع الهدفين الإستراتيجيين لمجموعة البنك الدولي المتمثلين في إنهاء الفقر المُدقِع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام من خلال تحسين تقديم الخدمات لمن يعيشون في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويسهم هذا المشروع في تنفيذ ركائز إستراتيجية مجموعة البنك الدولي الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "تجديد العقد الاجتماعي" و"التعافي وإعادة الإعمار" من خلال تعزيز الموثوقية والشفافية في مؤسسات قطاع الطاقة وتعزيز أمن الطاقة في قطاع غزة. كما يساهم هذا المشروع في خطة عمل مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن المناخ، وسيسهم في تخفيض حوالي 830 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[2] في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى العمر الفني لجميع مكونات المشروع، ويشمل ذلك إمدادات الكهرباء باستخدام زيت الديزل التي ستتم معاوضتها بصورة مباشرة من خلال مكون الطاقة الشمسية في غزة.

16. **تعظيم التمويل من أجل التنمية.** يساند هذا المشروع بصورة مباشرة نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية من خلال مساندة إصلاح هذا القطاع وتنمية القدرات والإجراءات التدخلية التي تستهدف تعزيز الإيرادات عبر سلسلة القيمة كأساس للاستدامة المالية والتشغيلية

[2] مكافئ ثاني أكسيد الكربون

للقطاع، وهو أمر بالغ الأهمية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء. ويعاني قطاع الكهرباء الفلسطيني من قيود ملزمة، مثل محدودية الملاءة الائتمانية وتراكم المتأخرات التي تعوق استثمارات القطاع الخاص في توليد الكهرباء. ويعتبر هذا المشروع جزءًا لا يتجزأ من المساندة التكميلية التي تقدمها مؤسسات مجموعة البنك الدولي (ومن بينها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار) من حيث الاستشارات المتعلقة بالمعاملات والتأمين ضد المخاطر والتمويل ومنح الاستثمارات المشتركة لتنظيم المعاملات النموذجية بهدف تسريع وتيرة حلول القطاع الخاص وتمويل هذا القطاع.

ثانيًا. وصف التمويل الإضافي

أ. تصميم المشروع

17. من شأن هذا التمويل الإضافي التركيز على كل مكون من مكونات هذا المشروع وتوسيع نطاقه بناءً على الخبرة المكتسبة خلال السنة الأولى من تنفيذ المشروع الأصلي. ويعرض الشكل 1 نظرية التغيير الخاصة بالتمويل الإضافي. وفيما يلي وصف للأنشطة المحددة التي يمولها هذا التمويل الإضافي، ويلخص الجدول 1 تكاليف المشروع والتمويل حسب المكون.

الشكل 1 . نظرية التغيير الخاصة بالتمويل الإضافي

الهدف الإنمائي للمشروع: تحسين الأداء التشغيلي لمؤسستي قطاع الطاقة، وتجربة نموذج عمل جديد للطاقة الشمسية في غزة.

18. **النهوض بقدرات مؤسستي قطاع الكهرباء الفلسطيني، وهما: شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء.** سيعمل هذا التمويل الإضافي على زيادة التركيز على الأداء التشغيلي لشركة النقل الوطنية للكهرباء من خلال الأنشطة الإضافية التالية، بناء على الأولويات التي تحددها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، التي تعد ضرورية للشركة للاضطلاع بمسؤولياتها كمشتر ومشغّل منفرد لشبكة نقل الكهرباء، وتنفيذ خطة شراء الكهرباء طويلة الأجل مع شركة الكهرباء الإسرائيلية. ومن شأن هذا التمويل الإضافي تقديم المساندة الوظيفية والفنية والتشغيلية والقانونية لشركة النقل الوطنية للكهرباء بهدف تعزيز قدراتها، ويشمل ذلك من خلال:

(أ) وضع خطة رئيسية لشركة النقل الوطنية للكهرباء

(ب) تعزيز ومساندة خدمات صيانة شركة النقل الوطنية للكهرباء

(ج) مساندة تركيب عدادات قياس لما يبلغ 80 نقطة توصيل كهرباء ذات أولوية ستديرها شركة النقل الوطنية للكهرباء في إطار الخطة الانتقالية المتفق عليها بموجب اتفاقية شراء الكهرباء بين شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل

19. **المكون 2: تحسين الأداء التشغيلي لشركة توزيع الكهرباء الفلسطينية.** سيمول هذا التمويل الإضافي عملية توسيع بسيطة ومباشرة للأنشطة التي يجري تنفيذها في إطار المشروع الرئيسي لتحسين أداء قطاع الكهرباء، وسيشمل ذلك جميع شركات توزيع الكهرباء الست في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ كما سيعمل على تهيئة المساندة المناسبة لشركات التوزيع الجديدة التي سيتم إنشاؤها في إطار الجهود الجارية لتعزيز هذا القطاع. ومن شأن أعمال التركيبات والتخطيط المتزامنة في جميع شركات توزيع الكهرباء ضمان التوافق بين قدرات التشغيل ورفع التقارير لدى شركات توزيع الكهرباء وتعزيز التخطيط والمتابعة في هذا القطاع بأسره.

(أ) **برنامج حماية الإيرادات.** استنادا إلى المراجعة الفنية التفصيلية لنظم عدادات القياس الحالية والتحديات الرئيسية، سيتم إنشاء بنية تحتية متطورة للقياس بالعدادات في شركات توزيع الكهرباء الست في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيدعم هذا التمويل الإضافي أعمال التوسع الخاصة بتعميم العدادات الذكية في إطار برنامج حماية الإيرادات في شركة توزيع الكهرباء في غزة، بالإضافة إلى خطط تعميم هذه العدادات في شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية في إطار مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء.

(ب) **نظم معلومات الإدارة.** استنادا إلى المراجعة الفنية التفصيلية لنظم معلومات الإدارة الحالية في شركات توزيع الكهرباء الست، واحتياجاتها الآخذة في الظهور وفرص التنسيق لتحسين تدفق المعلومات داخل هذا القطاع، تم تحديد نهج شامل ومرن. وفي حين كان الهدف من مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء هو مساندة شركتين من شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية، لكن مع التمويل الإضافي، فإن المستهدف المنقح هو أن يكون لدى كل شركة من شركات توزيع الكهرباء الست في الضفة الغربية وقطاع غزة نظام معلومات إدارة فعال يشمل جميع النظم الفرعية الأربعة التالية: نظام تخطيط موارد المؤسسة، ونظام إدارة العملاء، ونظام إدارة الوقائع، (IMS) والاستخبارات التجارية. وعلاوة على ذلك، سيتضمن نظام معلومات الإدارة في كل شركة من شركات التوزيع رابطًا خاصًا بإعداد التقارير مع شركة النقل الوطنية للكهرباء، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. ومع مواصلة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية العمل على تعزيز هذا القطاع، قد يتم إنشاء شركة أو شركتين جديدتين لتوزيع الكهرباء في 2019 - 2020، وسيعمل هذا التمويل الإضافي على تعميم نظام معلومات الإدارة نفسه في هاتين الشركتين بمجرد تسجيلهما حسب الاقتضاء والقانون في سجل الشركات.

20. **المكون 3: تحسين أمن الطاقة في غزة بالطاقة الشمسية.** سيعمل هذا المكون على توسيع نطاق: (أ) الصندوق التجريبي المتجدد للطاقة الشمسية الذي تم إنشاؤه في إطار المشروع الأصلي لتحسين أداء قطاع الكهرباء و(ب) الحلول الخاصة بتركيب ألواح شمسية على الأسطح في المنشآت الصحية والمستشفيات في قطاع غزة.

(أ) الصندوق التجريبي المتجدد لأنظمة الطاقة الشمسية فوق الأسطح.

21. يدعم هذا المكون الفرعي التصميم والتنفيذ التجريبي لنموذج أعمال مستدام لبرنامج الطاقة الشمسية على أسطح المباني في غزة، ويشمل ذلك شراء وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المستفيدين، وتصميم خطة سداد تستهدف تحقيق ما يلي ضمن أمور أخرى: (1) الحد من معوقات مشاركة جميع مستويات الدخل لضمان أن المستفيدين من مختلف فئات الدخل يمكنهم المشاركة في البرنامج؛ (2) زيادة أمن الطاقة في حالة الصراع؛ (3) توفير ساعات أطول من إمدادات الكهرباء المتاحة وبديل أفضل للمولدات الاحتياطية.

22. من شأن هذا المكون تجربة نموذج عمل مستدام في صورة آلية صندوق متجدد (برنامج سداد) لمساعدة الأسر المعيشية والشركات الصغيرة والمتوسطة على تركيب ألواح شمسية على الأسطح. ولن يكون لنموذج العمل المشار إليه تأثير مضاعف فحسب إذ إن قيام المستفيدين بسداد المستحقات التي عليهم من شأنه مساندة عملاء إضافيين، لكنه سيساند أيضًا تطوير السوق المحلية لتصميم وتوفير وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية وتقديم خدمة ما بعد البيع. وستجري مساندة هذه الآلية من خلال برنامج للتوعية وبناء القدرات لتحسين استدامة هذا الأثر. وستجري هذه العملية التجريبية على نحو مستمر لضمان التحسين المستمر وتصحيح المسار، وسيتم توثيق ذلك من خلال تقارير الدروس المستفادة الدورية.

23. يجري تنفيذ هذا الصندوق المتجدد من خلال اتفاقية بين سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة المحدودة، وقد تمت الإشارة إليها في القسم السابق. وتعرض هذه الاتفاقية المتطلبات الرئيسية لتعزيز التشغيل المستدام لنموذج العمل، مثل اختيار العملاء ذوي التاريخ الجيد فيما يتعلق بدفع فواتير شركات توزيع كهرباء محافظات غزة، ووجود مصدر دخل ثابت ويمكن التحقق منه للمستفيدين، وتوافر مساحات الأسطح المطلوبة. وستركز المرحلة الأولى من آلية الصندوق المتجدد على الموظفين من أرباب الرواتب والشركات الصغيرة. وذلك لأن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة قد تدهورت بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية مع فقدان الوظائف والدخول على نطاق واسع. وتواجه كيانات القطاع الخاص، لا سيما مؤسسات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خسارة في الإنتاجية بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر وفقدان الدخل بصورة كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء بشكل فادح (تصل إلى دولار لكل كيلوواط/ ساعة) من مولدات الديزل، والتي لا يمكنهم تحمل مصروفاتها إلا لفترات قصيرة جدًا. وينتج عن هذا الوضع أيضًا

قيام المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتقليص عدد موظفيها، مما يساهم في ارتفاع معدلات البطالة. وقد أدى ذلك إلى قرار تعزيز التركيز على الاحتياجات الملحة للطاقة في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن تساعد هذه الأنظمة على تحسين الإنتاجية والدخل بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي لن يؤدي إلى تمكين آلية الصندوق المتجدد وحسب، ولكن، الأهم من ذلك، المساعدة في الإسهام في الاقتصاد المحلي.

24. أدى هذا الوضع الاقتصادي إلى تحديد فئة جديدة من العملاء في شريحة الأسر المعيشية، وهي منزل العائلة الذي يضم العديد من الأجيال والأسر مع تعدد تدفقات الدخل. وعادةً ما يكون لدى هذه الأسرة المعيشية مساحة متاحة على سطح المنزل، وهي بحاجة إلى نظام أكبر، كما يمكنها تجميع الموارد تحت مظلة رب الأسرة/عميد العائلة لتسديد دفعات شهرية على فترة تقسيط مرغوبة لمدة 48 شهرًا. وتُستخدم العديد من هذه المساكن أيضا لأغراض متعددة، مع ورش صغيرة تدار في المبانى أو بجوارها. وأثناء المشاورات مع العملاء المحتملين في غزة، أشار العديد من المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والأسر المعيشية إلى أن الأنظمة ذات الحجم الأكبر (5 كيلوواط -10 كيلوواط أقصى) ستفي بالعديد من الأغراض، كما أفاد هؤلاء العملاء أنه بإمكانهم تشغيل أعمالهم أو الوفاء بمتطلبات الأسر المعيشية وإمكانية تقاسم الكهرباء الزائدة للاستخدامات المحددة مع المقيمين الآخرين في المبنى، وهم على سبيل المثال أفراد الأسرة أو الجيران. وتساهم هذه العوامل في توسيع نطاق الأنظمة الكهروضوئية على الأسطح من 2.5 كيلوواط أقصى إلى 10 كيلوواط أقصى. ومن شأن هذا التمويل الإضافي استكمال المخصصات المالية للمشروع الأصلي لتحسين أداء قطاع الكهرباء بهدف المساعدة في توفير عدد أكبر من وحدات الطاقة الشمسية مع التركيز بصورة خاصة على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

25. **المساواة بين الجنسين.** وفقاً لخطة العمل القطرية الثانية بشأن المساواة بين الجنسين للضفة الغربية وغزة (السنوات المالية 2018 - 2021)، تعتبر النساء الفلسطينيات من بين النساء الأكثر تعليماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تمثل الطالبات أكثر من 60%. ومع ذلك، تتجمع الأغلبية في المجالات الاجتماعية مقارنة بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ولا يلبين احتياجات سوق العمل. وازدادت معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة من 10 إلى 20% بين عامي 2000 و2017 (يبلغ متوسط المعدل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21%). ويعتبر معدل الوصول إلى المؤسسات المالية، الذي يقاس من خلال النسبة المئوية للإناث (21%) والذكور (27%) الذين لديهم/لديهن حساب مصرفي، منخفضًا في الضفة الغربية وغزة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات البطالة بين النساء (28%) والشابات (52%) مرتفعة بشكل خاص.[3] وتدعو خطة العمل القطرية الثانية بشأن المساواة بين الجنسين إلى برامج تمكين اقتصادي تعزز سيطرة النساء على ما يمتلكن من أصول وتشجع الشمول المالي بينهن، ويشمل ذلك التثقيف المالي، وتوفير سبل الوصول إلى المنتجات المالية ورأس المال، وبناء المهارات المالية للشركات المتنامية. وعلاوة على ذلك، تشير الأدلة المتواترة، التي تم جمعها من الشركات المملوكة لنساء خلال بعثة التقييم المسبق، إلى أن صاحبات الشركات قد حددن الوصول إلى الكهرباء كأحد القيود الرئيسية في إدارة أعمالهن واستدامتها وتوسيع نطاقها. وتشير الدراسات إلى أن الشركات المملوكة لنساء تميل إلى توظيف عدد أكبر من النساء مقارنة بالشركات المملوكة للذكور، غير أن نسبة 2.5% فقط من الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة مملوكة لنساء. ولذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للعديد من القيود التي تواجهها المرأة، وعلى وجه الخصوص، الحصول على الكهرباء وقدرتها على الاستفادة من الأنظمة الكهروضوئية الشمسية.[4]

26. يهدف هذا التمويل الإضافي إلى سد الفجوة بين الجنسين التي تم تحديدها في إطار المشروع الأصلي ومساندة خطة العمل القطرية الثانية بشأن المساواة بين الجنسين، لا سيما من حيث: (أ) قدرة النساء على التحكم فيما يمتلكن من أصول من خلال ضمان توفير أنظمة الطاقة الشمسية للنساء، (ب) نمو الشركات التي تقودها النساء ومشاركة المرأة في القوى العاملة من خلال تزويدها بالقدرة على الوصول إلى الطاقة الشمسية لزيادة الإنتاجية وخفض تكلفة الكهرباء وبالتالي زيادة دخلها، (ج) زيادة وعي النساء بشأن استخدام الطاقة الشمسية والاستخدامات الإنتاجية للطاقة الشمسية وتعزيز مهارات العمل. ومن شأن هذا التمويل الإضافي توفير أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المنازل للأسر المعيشية التي تعولها نساء والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء، فضلًا عن تشجيع ريادة الأعمال النسائية من خلال تقديم

[3] البنك الدولي (2018)، بطاقة قياس الأداء بشأن المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
[4] البنك الدولي (2013)، استقصاء مؤسسات الأعمال، الضفة الغربية وقطاع غزة.

التدريب على مهارات أنشطة الأعمال والتسويق (توفير التمويل، وتقنين أوضاع أنشطة الأعمال، والتسويق والمبيعات، والتشبيك، والتجارة، وما إلى ذلك). وعلاوة على ذلك، سيعمل المشروع مع شبكة المهندسات في غزة لتدريب المستفيدات من المشروع على الاستخدام الصحيح لمعدات الطاقة الشمسية وصيانتها. ولهذا المكون القدرة على تحويل الاقتصاد المحلي الهش إلى وضع أفضل، وزيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة، ومن المرجح أن يكون لذلك فوائد اجتماعية واقتصادية أخرى ذات صلة لشريحة أوسع نطاقًا من المستفيدين.

(ب) توفير الطاقة الشمسية للمستشفيات والعيادات الطبية

27. يدعم هذا المكون تصميم وتنفيذ أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح في مستشفيات وعيادات طبية مختارة، وتمويل التدريب وبناء القدرات لفرق الأعمال الهندسية في المستشفيات والعيادات الطبية. ويضم قطاع غزة حوالي 14 مستشفى و51 عيادة تقريبًا يمكن أن تستفيد من حلول أنظمة الطاقة الشمسية فوق الأسطح. ومن شأن المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة تمويل أعمال التقييم الخاصة بمستشفى واحد و5 عيادات طبية في الوقت الحالي. ويتم تحديد المستشفيات ذات الأولوية والمنشآت الصحية بالتشاور مع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، ووزارة الصحة، ومنظمة الصحة العالمية، وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. ومن المتوقع أن تستفيد المنشآت الصحية بصورة مثالية من الطاقة الشمسية عن طريق استبدال نظم الإضاءة ومعدات التبريد. وسيساند التمويل الإضافي المقترح الأنشطة التالية:

- نظام مقترح للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 650 كيلوواط أقصى في مستشفى ناصر كأول مستشفى تجريبي. وتساند منظمة الصحة العالمية هذا النظام (250 كيلوواط أقصى)، ومن الممكن أن يحظى بمساندة إضافية من مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء لتركيب نظام يصل إلى 400 كيلوواط أقصى (200 كيلوواط أقصى من مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء و200 كيلوواط أقصى من التمويل الإضافي)؛
- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح فيما يصل إلى 5 عيادات صحية؛
- التدريب وبناء القدرات لفرق العمل الهندسي من المنشآت الصحية والمستشفيات.

28. **المكون 4: المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشروع.** تعزيز قدرة سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على ضمان التنسيق مع شركة النقل الوطنية للكهرباء، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وشركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة بشأن جميع المعدات والمساعدة الفنية التي سيتم تقديمها في إطار المشروع؛ وتقديم المساعدة الفنية لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالمشروع، ويشمل ذلك ، ضمن أمور أخرى، إعداد نموذج أعمال يسمح للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والأولى بالرعاية بالاستفادة من برنامج الطاقة الشمسية على الأسطح؛ ومساندة التقييمات الفنية ودراسات الجدوى الخاصة بسلسلة المشروعات المقترحة؛ ومساندة أعمال التوظيف والموظفين في وحدة إدارة المشروع لدى سلطة والموارد الطبيعية الطاقة لأغراض تنفيذ المشروع، ويشمل ذلك التدريب وتأمين تكاليف التشغيل.

ب. تكلفة المشروع وموارده التمويلية

الجدول *1*. ملخص تكاليف المشروع

مكونات المشروع	مشرع تحسين أداء قطاع الكهرباء	مشرع تحسين أداء قطاع الكهرباء – التمويل الإضافي	الإجمالي
1. النهوض بقدرات مؤسستي قطاع الكهرباء الفلسطيني، وهما: شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	**2.5**	**2.7**	**5.2**
1 أ شركة النقل الوطنية للكهرباء	*1.8*	*2.7*	*4.5*
1 ب مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	*0.7*	—	*0.7*
2. تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية	**5.3**	**5**	**10.3**

2 أ: برنامج حماية الإيرادات	*3.4*	*2.0*	*5.4*
2 ب: أنظمة معلومات الإدارة	*1.9*	*3.0*	*4.9*
3. تحسين أمن الطاقة في غزة بالطاقة الشمسية	**2.5**	**3.3**	**5.8**
3 أ: الصندوق المتجدد للأسر المعيشية والشركات الصغيرة والمتوسطة	*2.0*	*1.5*	*3.5*
3ب: الطاقة الشمسية للمستشفيات والعيادات الطبية	*0.5*	*1.8*	*2.3*
4. المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشروع	0.7	1.0	1.7
إجمالي تكاليف المشروع	**11.0**	**12.0**	**23.0**

ج. دروس مستفادة يعكسها تصميم المشروع

29. **يتضمن تصميم هذا التمويل الإضافي الذي نحن بصدده الدروس الرئيسية التالية:**

(أ) **فرصة لتبادل المعلومات بين المؤسسات الفلسطينية.** تتسم مؤسسات قطاع الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنها ما بين مرحلة النضج الشديد أو الحداثة الشديدة، مما يخلق فرصة فريدة أمام سلطة الطاقة والموارد الطبيعية لتسهيل تبادل المعارف. فعلى سبيل المثال، يبلغ عمر شركة كهرباء محافظة القدس 100 سنة، ويبلغ عمر شركة كهرباء منطقة طوباس أقل من 5 سنوات. وعلى الرغم من أنها مختلفة إلى حد كبير من حيث الحجم، فإنها لا تزال تنتمي إلى نفس القطاع ولديها قدر من المعرفة، والرؤى، والخبرات، والموارد التي يمكن أن تتقاسمها فيما بينها. ويقود المكون الخاص ببرنامج حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة مجموعة من الخبراء" من كل شركة من شركات توزيع الكهرباء، ومن الممكن أن يساعد هذا المكون في تحسين التنفيذ؛ وتعزيز النواتج طويل الأجل، وتدعيم الحوار الضروري من أجل التحسن المستمر.

(ب) **ضمان المرونة والبساطة في التصميم.** نظراً للبيئة السياسية والاقتصادية المعقدة، من المهم ضمان أن الأنشطة مصممة لضمان البساطة والمرونة في التنفيذ والمتابعة والتقييم. ومن المهم أيضًا التوافق مع قدرات الطرف المقابل لضمان إعداد المشروع على نحو يحقق النجاح. وبناءً على ذلك، تم تبسيط إطار النتائج للتركيز على المؤشرات الحساسة التي من شأنها الوقوف على التقدم المحرز على مستويات متعددة.

(ج) **الحاجة إلى مواءمة المعايير الفنية والعمليات.** نظرًا لأن قاعدة العملاء الإجمالية في الضفة الغربية وغزة صغيرة نسبياً، فإن من شأن إحداث مواءمة بين المعايير وتجميع أعمال التوريدات والتعاقدات زيادة الكفاءة وفاعلية التكاليف. ويجري حاليًا تخطيط ذلك لغرض برنامج حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة.

(د) **السماح بوقت إضافي لاستكمال الأنشطة.** يتطلب السفر ونقل المواد داخل الضفة الغربية وخاصة إلى غزة وقتًا إضافيًا ولا يمكن التنبؤ به. ومن المهم السماح بالوقت الإضافي لعمليات النقل والانتقال، والتي يمكن أن تكون في بعض الأحيان على دفعات. ويتم تضمين المستهدفات الوسيطة لكل مؤشر نتائج في وثيقة المشروع، وفي الوقت نفسه، سيتم أيضًا تتبع المستهدفات السنوية من خلال دليل عمليات المشروع، وخطط العمل السنوية.

د. التغييرات المقترحة على المشروع الأصلي لتحسين أداء قطاع الكهرباء

30. من المقترح إعادة هيكلة المشروع الأصلي لتحسين أداء قطاع الكهرباء على النحو التالي:

(أ) تعديل الهدف الإنمائي للمشروع ليتوافق مع أنشطة المشروع والنتائج المرجوة وإظهارها على نحو أفضل.

(ب) تعديل إطار النتائج، أي تبسيط مؤشرات النتائج لتحسين أعمال المتابعة؛ ومراجعة المستهدفات لتعكس النطاق الموسع للإجراءات التدخلية؛ وتقليل عدد مؤشرات النواتج الوسيطة.

(ج) التمييز بين المكون 3 (أ) الصندوق المتجدد للأسر المعيشية والشركات الصغيرة والمتوسطة، و3 (ب) الطاقة الشمسية لمنشآت الرعاية الصحية (المستشفيات والعيادات الطبية).

(د) توضيح أعمال التشغيل والإدارة المالية لآلية الصندوق المتجدد في القسم الرابع (ج) بشأن الإدارة المالية وفي الدليل المحدث لعمليات المشروع.

ثالثًا. المخاطر الرئيسية

31. لا يزال التصنيف العام لمخاطر مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء مشتملًا على التمويل الإضافي يبين أنها عالية.

32. **المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة عالية.** على الصعيد السياسي، مازالت عملية السلام هشة، ومازال الوضع السياسي الداخلي مزعزعاً. ويعتبر عدم الاستقرار السياسي والقيود الإسرائيلية التي طال أمدها على الحركة والوصول والتجارة معوقين كبيرين ومستمرين أمام تنفيذ المشروع خصوصاً في غزة. وفي إطار التخفيف من هذه المخاطر، تجري متابعة التطورات والمستجدات السياسية والأمنية بصورة منتظمة حتى تظل مجموعة البنك الدولي على وعي وحذر من أي موقف قد يتطلب إدخال تعديلات على عملياتها. كما تقيم مجموعة البنك الدولي شراكات مع المجتمعات المحلية، والبلديات، والجمعيات الأهلية، وهيئات المرافق، والمؤسسات التعليمية، وهو ما يمكن أن يوفر نماذج إضافية للتنفيذ من أجل ضمان استمرار البرامج والمشاريع في حالة وجود حاجة إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك الدولي بعلاقة جيدة مع الوكالات والبلدان المانحة التي تواصل القيام بدور بنَّاء في عملية التنمية.

33. **لا تزال مخاطر الاقتصاد الكلي عالية.** أدى عدم الاستقرار السياسي، وتضمن ذلك صراع 2014 في غزة ونشوب الصدامات في الضفة الغربية، إلى زيادة مستوى عدم اليقين بشكل ملحوظ وأثّر سلبياً على ثقة مؤسسات الأعمال. ومنذ بداية عام 2018، شهد النمو الاقتصادي حالة من الركود في الضفة الغربية وشهد انكماشًا حادًا في غزة. وتراجعت القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني بمرور السنين مع تراجع كبير في حجم الصناعات التحويلية والنشاط الزراعي. كما تمثل القيود المستمرة على الحركة والوصول والتجارة التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية معوقاً أساسياً أمام استثمارات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي. وعلى الجانب المالي، ترتبط المخاطر بما تعانيه السلطة الفلسطينية من استمرار عجز الموازنة المرتفع الذي يتم تمويله من خلال المنح المقدمة من الجهات المانحة التي تتسم بصعوبة القدرة على التنبؤ بها وتسير في اتجاه نزولي منذ عام 2008. ومما يزيد كثيراً من هذه المخاطر أيضاً احتمالات إيقاف تحويلات الضرائب التي تحصلها الحكومة الإسرائيلية بالإنابة عن السلطة الفلسطينية وضعف سيطرة السلطة الفلسطينية على المالية العامة وعلى الإدارة الاقتصادية في قطاع غزة. وعلى الرغم من قيام السلطة الفلسطينية برسم مسار نحو تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية، وتجري في الوقت الحالي الإصلاحات ذات الصلة، فإن الأمر سيستغرق وقتًا حتى يتسنى للسلطة الفلسطينية تحقيق الاستدامة المالية، ولن يكون ذلك ممكنًا إلا إذا كانت هناك تسوية سياسية تسمح بتحقيق نمو قوي يقوده القطاع الخاص. وخلاصة القول، فإن مزيدًا من التراجع في المستوى العام لمساعدات المانحين أو عدم إمكانية التنبؤ بها يمثل مصدرًا كبيرًا للمخاطر الإضافية المحدقة بالموقف المالي للسلطة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني بأكمله، وهو ما ستجري متابعته عن كثب.

34. **لا تزال مخاطر الإستراتيجيات والسياسات القطاعية كبيرة ويمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف الإنمائية.** وقد بدأت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية عملية موسعة تضمنت إجراءات لإصلاح قطاع الطاقة، جنبا إلى جنب مع إستراتيجية لتحسين البنية التحتية لتحسين الأداء المالي والتشغيلي لهذا القطاع. وهذا يتطلب من سلطة الطاقة الحفاظ على التنسيق الوثيق مع مؤسسات القطاع الرئيسية (شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء وشركات توزيع الكهرباء) ووضع وتطبيق آلية حوافز على نحو مستمر لضمان إحراز تقدم في هذا الشأن. ويقدم البنك الدولي دعماً إضافياً من خلال المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة إلى سلطة الطاقة لمواصلة الحوار بشأن الإستراتيجيات والسياسات ذات الصلة.

35. **لا تزال المخاطر المالية والتعاقدية عالية ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية.** لكن بالإشراف الدقيق على جميع أعمال التوريدات والإدارة المالية من جانب وحدة إدارة المشروع التابعة لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، فضلاً عن الإجراءات الوقائية، على سبيل المثال، أعمال التدقيق الفني، سيتم الحد من المخاطر المالية والتعاقدية. بالإضافة إلى ذلك، تدرس سلطة الطاقة أيضًا تعزيز قدرات وحدة إدارة المشروع من خلال الاستعانة بخبراء فنيين وخبراء توريدات.

36. تنص بنود اتفاقية إنشاء البنك الدولي على أن يضمن البنك الدولي عدم استخدام حصيلة أي تمويل إلا للأغراض التي مُنح التمويل من أجلها. وبوصفه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، فإن البنك يولي الاعتبار الواجب لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتتمثل سياسة البنك في عدم دفع مبالغ للأشخاص أو الكيانات المدرجة في قائمة عقوبات الأمم المتحدة. ولدى البنك الدولي برنامج قائم لمكافحة غسل الأموال/محاربة تمويل الإرهاب وفحص العقوبات. وتجري مراجعة جميع المدفوعات التي يوجهها البنك مباشرة إلى متعاقدين/مقاولين أفراد أو كيانات مقابل قوائم البنك الدولي الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب والتي يتم تحديثها على أساس مستمر. وتشمل هذه القوائم أي متعاقدين/مقاولين أو أفراد يخضعون لعقوبات الأمم المتحدة أو وقف أو حرمان من التعامل من قبل البنك الدولي (يشمل ذلك حالات الحرمان المشترك حيث يؤيد البنك الوقف أو الحرمان من قبل مؤسسات مالية دولية أخرى). وعلاوة على ذلك، وحتى يتسنى صرف الأموال في جميع أنحاء العالم، يستعين البنك الدولي على نحو منتظم بالبنوك التجارية والمؤسسات الأخرى المنظمة التي تخضع للقوانين الوطنية. ولهذا السبب، يفحص برنامج البنك الدولي لمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب أيضًا ما إذا كان سيتم السماح بالمعاملات من خلال شركائه من البنوك التجارية. وقد قام البنك الدولي بوضع نهج يستند إلى المخاطر في الحالات المتصاعدة التي قد تثير المخاوف بشأن الأطراف الموقع عليهم عقوبات والاستخدام المناسب لأموال البنك، وبالتالي يعمل على تجنب وقف المدفوعات من جانب البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. وفي نهاية المطاف، تخضع جميع المشروعات لإجراءات التوريدات الخاصة بالبنك الدولي ومتطلبات الإدارة المالية التابعة له، ويشمل ذلك أعمال التدقيق، ومعايير الاختيار المحددة بصورة مسبقة للمستفيدين من الأفراد أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

رابعًا. ملخص التقييم المسبق

أ. التحليل الاقتصادي والمالي (إن كان ينطبق)

37. تعتبر العوائد الاقتصادية والمالية المتأتية من تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء وتحقيق أمن الطاقة في غزة مرتفعة. وسيستثمر المشروع بوجه عام، متضمنًا المشروع الأم والتمويل الإضافي، باستثناء أنشطة بناء القدرات، مبلغ 16.1 مليون دولار في مكوّنَين اثنين: (أ) تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء من خلال برنامج حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة، و(ب) تحسين أمن الطاقة في غزة من خلال الطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن يحقق المشروع عائدًا اقتصاديًا بنسبة 60% بالنسبة لبرنامج حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة، و159% لبرنامج غزة للطاقة الشمسية. ولا يوجد عائد مالي محسوب للمكون الخاص ببرنامج حماية الإيرادات

ونظام معلومات الإدارة لأن هذه المبالغ تمثل منحًا للمرافق؛ ومع ذلك، فإن العائد المالي لبرنامج الطاقة الشمسية في غزة يحسب بنسبة 148% حيث يحصل المستفيدون على أنظمة الطاقة الكهروضوئية (الشمسية) بقروض من دون فوائد تُسدد في الصندوق المتجدد.

38. يحد برنامج حماية الإيرادات وبرنامج نظام معلومات الإدارة من الخسائر التجارية التي يتسبب فيها كبار العملاء والعملاء المتوسطين من خلال تركيب عدادات ذكية للقطاعين التجاري والصناعي. وهناك نوعان رئيسيان من المنافع التي يمكن ربطها بخفض الخسائر التجارية. أولاً: ستزداد الإيرادات المحصلة من كبار العملاء. وهذه في المقام الأول تمثل منفعة مالية لشركات توزيع الكهرباء وستحقق زيادة في مستوى رفاهية المجتمع ككل عندما تستخدم شركات توزيع الكهرباء الزيادة في الإيرادات لمواصلة الاستثمار في تحسين جودة الخدمة وتوسيع إمكانية الحصول على الكهرباء. ثانياً: تؤثر العدادات الذكية على سلوك المستهلك، مما يسفر عن وفورات في استهلاك الطاقة. ومن خلال برنامج حماية الإيرادات، يصير المستهلكون أكثر وعياً باستهلاكهم وبالتكلفة، ويكونون مدفوعين إلى استخدام الكهرباء على نحو أكثر كفاءة، وهو ما يؤدي إلى خفض توليد الكهرباء. وتبين نتيجة التحليل الاقتصادي تحقيق معدل عائد داخلي بنسبة 60% بمعامل خصم يبلغ 6%. ولا يوجد معدل عائد داخلي مالي لأن هذا البرنامج يُتاح للمرافق على أساس منحة. وبفضل التقليل من توليد الكهرباء، من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى تفادي انبعاث 741690 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون المتأتي من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتتمثل المنافع المجتمعية الأخرى العائدة على العملاء نتيجة برنامج حماية الإيرادات في تفادي التكاليف المرتبطة ببناء وتوفير القدرات، وتفادي تكاليف القدرة التوليدية، وتحسين خدمة العملاء، وتحسين دقة الفوترة، واتخاذ قرارات مبنية على علم فيما يخص استخدام الطاقة، وتقليل الاستهلاك المسجل على العدادات المعطلة، واستمرار إمدادات الكهرباء، والحفاظ على البيئة من خلال تقليص الاستخدام وقت الذروة، وزيادة سلامة قارئي العدادات وأفراد الخدمات الميدانية، وزيادة فرص العمل في الاقتصاد المحلي.

39. أظهر تحليل الحساسية أن البرنامج قوي للغاية. وبالنسبة لبرنامجي حماية الإيرادات ونظام معلومات الإدارة، يمكن أن يكون خفض الخسائر غير الفنية ضئيلًا عند 0.5% (مقابل نسبة 3-4% المستخدمة في السيناريو الأساسي والملاحظة في برامج البنك الدولي المماثلة في جميع أنحاء العالم) وسيظل الاستثمار يحقق عائدًا اقتصاديًا. وفي السيناريو الأساسي، من المفترض أن استثمارًا بقيمة 10.3 مليون دولار سيسمح للبرنامج بالوصول إلى حوالي 50% من قاعدة العملاء. ويبين تحليل القيم المتغيرة أنه حتى لو تم الوصول إلى 10% فقط من العملاء من خلال البرنامج، فإنه سيظل يحقق عائدًا اقتصاديًا.

الجدول 2. التحليل الاقتصادي للسيناريو الأساسي

صافي القيمة الحالية (بملايين الدولارات) بمعامل خصم 6%	
الخسائر غير الفنية المستردة التي أدت إلى خفض معدل توليد الكهرباء: الضفة الغربية/قطاع غزة	44 36
التكاليف التي يتم تفاديها لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسبب خفض معدلات توليد الكهرباء الضفة الغربية/قطاع غزة	11 7
إجمالي المنافع الضفة الغربية وقطاع غزة	94
النفقات الرأسمالية	10
النفقات التشغيلية	2
مجموع التكاليف	10
صافي المنافع (بملايين الدولارات)	84
معدل العائد الداخلي الاقتصادي (%)	60

الجدول 3. القيم المتغيرة لصافي المنافع ومعدل العائد الداخلي الاقتصادي

القيم المتغيرة	صافي المنافع (بملايين الدولارات)	معدل العائد الداخلي الاقتصادي (%)
الانخفاض في الخسائر غير الفنية بسبب تغير النسبة من 3% في السيناريو الأساسي إلى 0.5%	6	12
تغير قطاع كبار العملاء الذي تمت تغطيته من 50% في السيناريو الأساسي إلى 10%	9	14

40. يظهر التحليل الاقتصادي أن مكون المشروع المقترح المعني بالطاقة الشمسية في غزة مجدٍ اقتصادياً عند تضمين المنافع البيئية العالمية المتعلقة بغازات الدفيئة. وتبلغ نسبة العائد الاقتصادي الداخلي للمشروع بالنسبة لكبار المستهلكين السكنيين (734 كيلوواط/الساعة شهريا) 159% بصافي قيمة حالية تبلغ 44377 دولارًا. وتأتي النتائج في صورة خطية لجميع العملاء من صغار العملاء السكنيين بمعدلات استهلاك متدنية تبلغ 300 كيلوواط/ الساعة شهريا إلى المستشفيات الكبرى باستهلاك يزيد على 7000 كيلوواط/ الساعة شهريًا. ويتخذ التقييم الاقتصادي لمكون الطاقة الشمسية بالمشروع نهجاً متحفظاً في تقدير المنافع. فهو على وجه التحديد لا يأخذ في الحسبان عددًا من المنافع التي يصعب قياسها كمياً، كأمن الطاقة وتنمية السوق. وبإمكان الدروس المستفادة من المشروع التجريبي للطاقة الشمسية تيسير مزيد من انتشار توليد الطاقة الشمسية وخفض التكاليف. وبالتالي فمن المرجح تماماً أن يكون معدل العائد الداخلي الاقتصادي للمشروع المقترح أعلى من النتائج التقديرية الواردة في هذ التحليل. ويتم حساب معدل العائد الداخلي المالي عند 0% لأن العملاء يسددون تكلفة نظام الطاقة الشمسية بمعدل فائدة 0% وهو شكل من أشكال الدعم في صورة منحة. وعند معدل/معامل خصم 0%، فإن معدل العائد الداخلي المالي يبلغ 148% مع حساب صافي القيمة الحالية لكبار العملاء السكنيين عند 99330 دولارًا أمريكيًا. وبفضل معاوضة توليد الكهرباء باستخدام الديزل باستخدام الطاقة الشمسية، من المتوقع أن يؤدي المشروع إلى تجنب انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار 121 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالنسبة لكل عميل سكني من كبار العملاء (734 كيلوواط/الساعة شهريًا). ومرة أخرى، تأتي النتائج في صورة خطية للعملاء الصغار والكبار على حد سواء.

41. يبين تحليل القيم المتغيرة أن البرنامج حساس لتكلفة أنظمة الطاقة الشمسية وتكلفة وقود المولدات التي تعمل بزيت الديزل. أولاً، في السيناريو الأساسي، يُفترض أن أنظمة الطاقة الشمسية، بما في ذلك البطاريات والمكونات الأخرى، تكلف في المتوسط دولارين لكل واط. ومع ذلك، إذا تم تغيير هذا الافتراض إلى 7 دولارات لكل واط، فإن العوائد الاقتصادية والمالية تنخفض بسرعة إلى الصفر. ولذلك، من المهم أن يحصل هذا البرنامج على أسعار منخفضة لأنظمة الطاقة الشمسية ليظل قادرًا على المنافسة مع المولدات التي تعمل بزيت الديزل. ثانياً، في السيناريو الأساسي، من المفترض أن تكلفة الوقود تبلغ 1.6 دولار لكل لتر (متوسط القيم الفعلية لفترة السنوات 2011 - 2016)؛ ومع ذلك، إذا انخفض سعر الوقود إلى أقل من 0.4 دولار لكل لتر، سيظل توليد الكهرباء باستخدام زيت الديزل قادرًا على منافسة أنظمة الطاقة الشمسية. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الديزل لم تنخفض إلى أقل من 0.5 دولار لكل لتر منذ عام 2000. وفي نهاية المطاف، تم إجراء بعض التحليل على الحساسية إزاء معدل استبدال البطاريات. وقد وجد أنه حتى لو تم استبدال البطاريات كل عام (مقابل كل ثلاث سنوات كما هو مفترض في السيناريو الأساسي)، فإن مشروع الطاقة الشمسية سيظل أكثر ربحية مقارنة بتوليد الكهرباء باستخدام زيت الديزل.

الجدول 4. نتائج من السيناريو الأساسي لكبار العملاء السكنيين

السيناريو الأساسي لكبار العملاء السكنيين (734 كيلوواط/الساعة في الشهر)	التحليل الاقتصادي سعر/معامل خصم 6%		التحليل المالي سعر/معامل خصم 0%	
السيناريوهات	صافي القيمة الحالية للعميل (دولار أمريكي)	معدل العائد الاقتصادي الداخلي للعميل	صافي القيمة الحالية للعميل (دولار أمريكي)	معدل العائد الاقتصادي الداخلي للعميل
السيناريو الأساسي[أ]	44,377	159	99,330	148

ملاحظة: أ. بافتراض ما يلي: قيمة تكلفة الطاقة الشمسية دولاران لكل واط، وسعر الوقود 1.6 دولار لكل لتر، واستبدال أنظمة البطاريات كل 3 سنوات بتكلفة 30% من سعر النفقات الرأسمالية الأصلي في كل مرة.

الجدول 5. تحليل القيم المتغيرة

القيمة المتغيرة	التحليل الاقتصادي سعر/معامل خصم 6%		التحليل المالي سعر/معامل خصم 0%	
السيناريوهات	صافي القيمة الحالية للعميل (دولار أمريكي)	معدل العائد الاقتصادي الداخلي للعميل	صافي القيمة الحالية للعميل (دولار أمريكي)	معدل العائد الاقتصادي الداخلي للعميل
تغير تكلفة نظام الطاقة الشمسية	2,604	0	21,830	2–

من دولارين لكل واط في السيناريو الأساسي إلى 7 دولارات للواط				
تغير تكلفة الوقود من 1.6 دولار لكل لتر في السيناريو الأساسي إلى 0.4 دولار لكل لتر	1,233	1	2,156	10–
"تغير معدل استبدال بطاريات الطاقة الشمسية من 3 سنوات في السيناريو الأساسي إلى سنة واحدة	24,535	81	54,330	73

ب. الجوانب الفنية

42. من شأن التمويل الإضافي تعزيز الإجراءات الحالية لبناء قدرات المؤسسات المشاركة في سلسلة إمداد الطاقة الفلسطينية التي تغطي التوليد والتوزيع والنقل والتنظيم. وكما هو موضح في الأقسام السابقة، ستستمر مكونات المشروع التي تم توسيع نطاقها في استهداف المستفيدين الأساسيين من مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء. وسيقدم التمويل الإضافي مساهمة إضافية لبرنامج حماية الإيرادات، وسيسمح بتعزيز النطاق لإنشاء إنشاء بنية تحتية متطورة للقياس بالعدادات، ويشمل ذلك العدادات الذكية والبرمجيات المرافقة ومركز التحكم لجميع شركات توزيع الكهرباء، وسيكون ذلك من خلال توسيع النطاق ليشمل شركة توزيع الكهرباء في غزة، كما سيعمل على زيادة توافق المعايير الفنية في جميع شركات توزيع الكهرباء. وعلى غرار ذلك، سيتم توسيع نطاق نظام معلومات الإدارة أيضا في إطار هذا التمويل الإضافي لضمان تفعيل نظام معلومات الإدارة على نحو تام، وهو مجموعة من أربعة أنظمة فرعية في شركات توزيع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة. وسيسهم هذا التوسع في تطوير قدرات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وشركة النقل الوطنية للكهرباء، ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء، وشركات توزيع الكهرباء، كما سيزيد هذا من اهتمام الموردين ومقدمي الخدمات والاستشاريين في السوق المحلية وسيساعد على تعميق المعرفة الحالية لدى الشركات المحلية.

43. سيتم توسيع نطاق الصندوق المتجدد لأنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المباني في غزة لتوفير وحدات الطاقة الشمسية ذات الحجم المناسب والأكبر للعملاء المستهدفين والأسر المعيشية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة في غزة. وكما هو موضح في القسم السابق، يتمثل الدرس الرئيسي المستفاد خلال فترة التصميم في ضرورة أن تكون وحدات الطاقة الشمسية بالحجم الصحيح لضمان استخدامها الصحيح ولجذب المستفيدين المستهدفين لضمان استدامة آلية الصندوق المتجدد. وقد أدى هذا إلى تعديل الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع الأصلي لتحسين أداء قطاع الكهرباء لأن الصندوق المتجدد لم يعد يقدم نظام كيلوواط واحد أقصى، وبدلاً من ذلك ركز على 2 كيلوواط أقصى، و3 كيلوواط أقصى، و5 كيلوواط أقصى للأسر المعيشية، و5 كيلوواط أقصى وأنظمة أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن شأن التمويل الإضافي أيضًا تمويل تصميم وتركيب حلول الطاقة الشمسية على الأسطح للمستشفيات والعيادات. وسيسهم هذا التوسع في زيادة القدرة في غزة على تصميم حلول طاقة شمسية مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمستشفيات؛ وزيادة الاهتمام من جانب مقدمي الخدمات والموردين وغيرهم في سوق وحدات الطاقة الشمسية على أسطح المباني في غزة، إلى جانب توافر زيادة إمدادات الكهرباء للعملاء.

ج. الإدارة المالية

44. سيكون تقييم الإدارة المالية لسلطة الكهرباء والموارد الطبيعية الفلسطينية الذي تم تنفيذه أثناء مشروع إعادة تأهيل شبكة كهرباء في غزة، والذي تم تحديثه لـغرض مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء مناسبًا للتمويل الإضافي لمشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء. وقد قيّم هذا التقييم القدرات المؤسسية لدى وحدة إدارة المشروع لتنفيذ ترتيبات الإدارة المالية والصرف بموجب إرشادات البنك الدولي. ولا يوجد أي تغيّر في ترتيبات الصرف. وستتولى وحدة إدارة المشروع المسؤولية العامة عن الإدارة المالية لأموال المنحة والصرف منها. ولدى الوحدة نظام مالي محوسب كافٍ ويعمل على نحو جيد، وتضم موظفين ماليين مؤهلين. كما تتمتع أيضاً بسجل مرضٍ في تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك الدولي ومانحون آخرون. وستفتح وحدة إدارة المشروع حسابين مخصصين بالدولار للتمويل الإضافي، على أن يكون كل حساب

لكل مصدر تمويل (الصندوق الاستئماني متعدد المانحين في الشراكة الفلسطينية لتنمية البنية التحتية، والصندوق الاستئماني لغزة والضفة الغربية). وسيستمر الحفاظ على ترتيب حوكمة قوي في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بحيث يستمر الصندوق المتجدد في العمل بشكل سليم أثناء تنفيذ المشروع. وستضمن وحدة إدارة المشروع وجود السلطة اللازمة فيما يخص الصناديق، وإحاطة وزارة المالية والتخطيط علماً بكل ما يُنشأ من صناديق. وستتبع الصناديق المتجددة سياسات وزارة المالية والتخطيط وإرشاداتها. ولضمان الإدارة المالية السليمة، تم إعداد دليل شامل للسياسات والإجراءات المالية للصناديق المتجددة في إطار دليل عمليات المشروع (كان إعداد دليل مقبول لعمليات المشروع شرطًا لسريان المشروع الأصلي).

45. ستتم محاسبة الصندوق المتجدد ككيان محاسبي منفصل. وينبغي إمساك الحسابات على أساس الاستحقاق، بحيث يتسنى ربط المصروفات بالإيرادات وإخضاع الأصول للرقابة المحاسبية السليمة. وهناك حساب مخصص منفصل عن أنشطة المشاريع الأخرى تديره سلطة الطاقة والموارد الطبيعية حيث يتم من خلاله سداد مدفوعات قروض العملاء، ومنه سيتم تمويل القروض المستقبلية للعملاء الجدد. ولن يقوم البنك الدولي بتمويل الصندوق المتجدد بصورة مباشرة ولكنه سيدفع لموردي المعدات. وتستخدم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية نظاماً محاسبياً مؤتمتاً. ويسجل هذا النظام جميع المعاملات المتعلقة بالمشروع ويتمتع بالمرونة اللازمة للسماح بإنشاء مراكز تكلفة منفصلة لتتبع أموال المشروع والإفادة عنها. وبإمكان هذا النظام أيضاً أن يحاسب عن الصندوق المتجدد بشكل منفصل. وستتم مقابلة كل قرض مستحق الدفع للعملاء بترتيبات السداد ذات الصلة. وستواصل سلطة الطاقة والموارد الطبيعية استخدام الإرشادات المحاسبية التي ستوضع في السياسات والإجراءات المالية الشاملة أثناء تنفيذ المشروع. وسيتم تعيين مدقق خارجي لتدقيق القوائم المالية للمشروع (بما في ذلك القوائم المالية للصندوق المتجدد). بالإضافة إلى التدقيق المالي، سيتم توسيع نطاق المهام والاختصاصات لتشمل بنداً بشأن التدقيق الفني وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وستموَّل تكلفة التدقيق من حصيلة المنحة. ووفقا لسياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات والصادرة في 1 يوليو/تموز 2010، سيتاح تقرير التدقيق والقوائم المالية المدققة للمشروع للجمهور. وتم تصنيف مخاطر الإدارة المالية الكلية لهذه المنحة على أنها عالية نظراً للمخاطر المرتبطة بتشغيل الصندوق المتجدد.

د. التوريدات والمشتريات

46. سيتبع هذا التمويل الإضافي نفس ترتيبات التوريدات/التعاقدات المطبقة في مشروع تحسن أداء قطاع الكهرباء. وسيتم إجراء أعمال التوريدات والتعاقدات فيما يخص هذا التمويل الإضافي وفق لائحة التوريدات والتعاقدات الخاصة بالبنك الدولي لمقترضي تمويل المشروعات الاستثمارية بتاريخ 1 يوليو/تموز 2016 والمنقحة في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، و1 أغسطس/آب 2018. وعلاوة على ذلك، ستنطبق على هذا التمويل الإضافي أيضا إرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات التي تمول بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية والمؤرخة 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمنقحة في يناير/كانون الثاني 2011، و1 يوليو/تموز 2016. ووافق البنك الدولي على خطة المشتريات والتوريدات وإستراتيجية التوريدات/التعاقدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. وستستمر سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، من خلال وحدة إدارة المشروع، في تحمل المسؤولية الشاملة عن مشتريات وتوريدات المشروع وستعمل كطرف مقابل للبنك الدولي بشأن المشتريات والتوريدات. وتم تصنيف أداء المشتريات والتوريدات في مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء باعتباره "مرضيًا إلى حد ما" نظرًا للتأخير في إطلاق عملية شراء الحزم الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أنه نظرًا للطبيعة المعقدة لمكونات المشروع، فقد تم الاتفاق على الاستعانة بخبراء استشاريين للعمل مع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وشركة النقل الوطنية للكهرباء، وجميع شركات توزيع الكهرباء في إطار المساعدة الفنية البرامجية لقطاع الطاقة. ونتج عن هذه المساعدة الفنية التكميلية إعداد تقييمات مفصلة ومسوّدة للمواصفات الفنية لمعظم مكونات المشروع. وتقوم سلطة الطاقة والموارد الطبيعية حاليًا بمراجعة ذلك والانتهاء منه في إطار تعاون وثيق مع شركات توزيع الكهرباء، ومن المتوقع أن يتم طرح مناقصات بعد ذلك. وسيتم تعزيز قدرات التوريدات والمشتريات في وحدة إدارة المشروع على نحو أكبر من خلال تعيين أخصائي إضافي مؤهل متخصص في التوريدات والمشتريات وخبراء فنيين آخرين (على سبيل المثال، خبير أنظمة معلومات إدارة) للتعامل مع عبء العمل الإضافي المتعلق بالتوريدات والتعاقدات. وسيموّل هذا التمويل الإضافي حزم توريدات ومشتريات وتعاقدات من السلع والخدمات الاستشارية وأنظمة معلومات الإدارة تماثل تلك التي يجري إعدادها في إطار مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء.

ه. المتابعة والتقييم

47. سيستخدم هذا المشروع المؤشرات والآليات المحددة في إطار النتائج. وتقع المسؤولية الشاملة عن المتابعة والتقييم على عاتق مدير وحدة إدارة المشروع، بمساندة من رئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، الذي سيكون مسؤولاً عن جمع البيانات عن المؤشرات التي يتم إبلاغ البنك الدولي بها مرة كل 6 شهور أو أثناء بعثة الإشراف. وستقوم وحدة إدارة المشروع أيضاً، بالاشتراك مع البنك الدولي، بإجراء مراجعة منتصف المدة فضلاً عن إعداد تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج الخاص بها عند إقفال المشروع. وستتم مراجعة دليل عمليات المشروع ليشمل إطار النتائج المعدل، كما سيصف هذا الدليل بشكل أكبر مسؤوليات المتابعة والتقييم ومتطلبات جمع البيانات ومعدلات التواتر.

و. الجوانب الاجتماعية (متضمنة الإجراءات الوقائية)

48. لا يؤدي هذا التمويل الإضافي إلى تفعيل منشور سياسة عمليات البنك الدولي رقم (OP 4.12) بشأن إعادة التوطين القسرية. وعلى غرار المشروع الأصلي، لا ينطوي هذا التمويل الإضافي على أية أشغال مدنية. وفي إطار المكون 3 "تحسين أمن الطاقة في غزة باستخدام الطاقة الشمسية " سيتم عمل تركيبات على أسطح المباني القائمة التي تشغلها الأسر المعيشية المستفيدة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي، يظل المشروع في فئة التصنيف باء، وسيكفي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي تم إعداده بالفعل. وسيقوم مسؤولو شؤون البيئة بوحدة إدارة المشروع بفحص جميع المشروعات الفرعية للتحقق من الامتثال للجوانب الاجتماعية والبيئية.

ز. البيئة (بما في ذلك الإجراءات والسياسات الوقائية)

49. سيشتمل تمويل المشروع على إجراءات تدخلية لتركيب وحدات خلايا طاقة كهروضوئية على الأسطح في غزة، وعدادات ذكية، وتجهيزات لتشغيل المحطات الفرعية، فضلا عن تركيب عدادات أخرى في الشبكات الخاصة بشركات التوزيع في الضفة الغربية. وتعد الآثار البيئية لتلك الإجراءات التدخلية محدودة وتتسم بالصبغة المحلية ويسهل تخفيفها أثناء أعمال الإنشاءات والتشغيل، ويشمل ذلك الضوضاء والغبار وانقطاع الخدمات والمخاطر على الصحة والسلامة والتخلص من نفايات البطاريات. وسيؤدي المشروع إلى تفعيل سياسة عمليات البنك (OP 4.01) المعنية بالتقييم البيئي، ويُصنف المشروع ضمن الفئة "ب "، وهو ما يتطلب تقييماً جزئياً فقط. ونظراً لأن المواقع الدقيقة للمشروعات الفرعية سيتم تحديدها بالكامل أثناء تنفيذ المشروع، فقد تم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية والتشاور بشأنه مع الجهة المتعاملة مع البنك 2017، ووافق عليه البنك، وتم الإفصاح عنه على موقع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على شبكة الإنترنت. وتمت إعادة الإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية مجددًا على موقع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على شبكة الإنترنت (link: http://penra.pna.ps/ar/index.php?p=penra11) في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2018. ويشتمل هذا الإطار على تدابير مقترحة للتخفيف من المخاطر المحتملة، وكذلك على منهجية فحص للمشاريع الفرعية استنادا إلى سياسات الإجراءات الوقائية، وخطة للمتابعة وترتيبات تنفيذ لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وبموجب إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، سيتم إعداد خطط الإدارة البيئية الخاصة بمواقع المشروعات الفرعية، على سبيل المثال، أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على الأسطح لمستشفى ناصر في مدينة غزة وغيرها من العيادات المختارة والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع غزة.

ح. مشاركة المواطنين

50. سيتبع هذا التمويل الإضافي نفس الترتيبات المطبقة في مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء بهدف العمل على مشاركة المواطنين والحصول على آراء تقييمية من المستفيدين بشأن تنفيذه. وقد اتبع نظام آلية معالجة المظالم القائم المستخدم في مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة (P148600) الإجراءات نفسها التي قامت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، بالتعاون مع شركة توزيع الكهرباء في غزة، بوضعها لمشروع إعادة تأهيل شبكة كهرباء غزة (P116199) من خلال تعيين أحد الموظفين في مكاتب شركة توزيع كهرباء غزة لتلقي الشكاوى طوال فترة تنفيذ المشروع. وحتى يتسنى تعزيز نظام آلية معالجة المظالم المستخدم حالياً في المشروع الرئيسي وإثراء هذا النظام بالمعلومات لغرض هذا التمويل الإضافي، أجرى البنك الدولي تقييماً للنظام الحالي لمعالجة المظالم. وبناء عليه، تم إعداد إجراءات تفصيلية بشأن دليل آلية معالجة المظالم.

51. ستسمح هذه الآلية للمستفيدين من المشروع والمواطنين بالبحث عن المعلومات، أو توجيه الاستفسارات، أو التقدم بشكاوى. وستتم

إحاطة الأفراد (ويشمل ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة) والأسر المعيشية بإجراءات وخطوات التعبير عن عدم الرضا والقنوات المعنية في سبيل تحقيق الانتصاف من خلال حملات توعية ومن خلال الفواتير. وسيتضمن هذا الدليل سير العمل الذي يحدد خطوات وإجراءات التعامل مع الشكاوى. وسيركز هذا النظام على التسجيل المناسب، مع رقم مرجعي وتتبع الردود في الوقت المناسب، ويشمل ذلك سجل لجميع الشكاوى الواردة، وتاريخ الاستلام، وتاريخ الرد، ونوع الاستجابة، وتوثيق الشكاوى. وسيتم إعداد تقرير متابعة التظلمات على أساس ربع سنوي لتتبع جميع المظالم التي تم التعامل معها. وسيتم تقديم نسخة من هذا التقرير لسلطة الطاقة والموارد الطبيعية.

52. بالإضافة إلى آلية معالجة المظالم، سيجري المشروع مسحين استطلاعيين للتحقق من مدى رضا المستفيدين. ونظراً للسياق الهش في غزة، والذي يجعل أعمال المسح التقليدية مكلفة وحافلة بالتحديات، سيستكشف هذا المشروع الخيارات المبتكرة للحصول على المعلومات من المستفيدين من المشروع، على سبيل المثال، تطوير واستخدام تطبيقات الهاتف المحمول لاستلهام الحلول من الجماهير حيث يقدم المستفيدون بياناتهم عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات الهواتف الذكية. ومن شأن نتائج المسوحات الاستطلاعية والملاحظات والآراء التقييمية المقدمة من المستفيدين إثراء التعديلات ات في تصميم المشروع، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وسيتم نشر نتائج المسوحات الاستطلاعية على موقع سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية على شبكة الإنترنت. وسيتم تصميم وتوسيع نطاق التواصل مع المستفيدات من النساء من خلال الشبكات النسائية القائمة على فيسبوك، وواتس آب، ونظام الرسائل النصية القصيرة.

خامسًا. معالجة المظالم بالبنك الدولي

53. يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشروعات التي يساندها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم إلى آليات التظلم القائمة حالياً على مستوى المشروع أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك الدولي. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع رفع شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك التي تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر - أو يمكن أن يحدث - نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة الموقع: *http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service*. وللمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة الموقع: *www.inspectionpanel.org*.

سادسًا. ملخص جدول التغيُّرات

	التغيّر	ما لم يتغير
الأهداف الإنمائية للمشروع	✔	
إطار النتائج	✔	
المكونات والتكاليف	✔	
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ		✔
تاريخ (تواريخ) إقفال القرض		✔
الإلغاءات المقترحة		✔
إعادة التخصيص بين فئات الصرف		✔
ترتيبات الصرف		✔
السياسات الوقائية المطبقة		✔
فئة التصنيف البيئي		✔
التعهدات القانونية		✔
الترتيبات المؤسسية		✔
الإدارة المالية		✔
التوريدات والمشتريات		✔
جدول التنفيذ		✔
تغيرات أخرى		✔

سابعًا. التغيُّرات التفصيلية

الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع الحالي

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في النهوض بالقدرات المؤسسية لقطاع الطاقة، وتحسين كفاءة شبكة التوزيع في المناطق المستهدفة، وتجربة نموذج عمل جديد لتقديم خدمات الطاقة الشمسية في غزة.

الهدف الإنمائي الجديد المقترح للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين الأداء التشغيلي لمؤسستي قطاع الطاقة، وتجربة نموذج عمل جديد للطاقة الشمسية في غزة.

المكونات

اسم المُكوِّن الحالي	التكلفة الحالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	الإجراء	اسم المُكوِّن المقترح	التكلفة المقترحة (بملايين الدولارات الأمريكية)
المكون 1 – النهوض بقدرات مؤسستي قطاع الكهرباء الفلسطيني، وهما: شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء	2.50	التنقيح التعديل	المكون 1 – النهوض بقدرات مؤسستي قطاع الكهرباء الفلسطيني، وهما: شركة النقل الوطنية للكهرباء ومجلس تنظيم قطاع الكهرباء	5.20
المكون 2 – تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية	5.30	التنقيح التعديل	المكون 2 – تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية	10.30
المكون 3: تحسين أمن الطاقة في غزة باستخدام الطاقة الشمسية	2.50	التنقيح التعديل	المكون 3: تحسين أمن الطاقة في غزة باستخدام الطاقة الشمسية	5.80
المكون 4 – المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشروع	0.70	التنقيح التعديل	المكون 4 – المساعدة الفنية وبناء القدرات وإدارة المشروع	1.70
الإجمالي	**11.00**			**23.00**

المبالغ المتوقع صرفها (بالدولار)

السنة المالية	سنوياً	تراكميًا
2018	2,800,000.00	2,800,000.00
2019	6,000,000.00	8,800,000.00
2020	5,200,000.00	14,000,000.00
2021	5,000,000.00	19,000,000.00
2022	4,000,000.00	23,000,000.00
2023	0.00	23,000,000.00

الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات (SORT)

فئة المخاطر	تصنيف آخر تقارير لأوضاع التنفيذ	التصنيف الحالي
المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة	عالية	عالية
مخاطر الاقتصاد الكلي	عالية	عالية
مخاطر الإستراتيجيات والسياسات القطاعية	كبيرة	كبيرة
مخاطر التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	متوسطة	متوسطة
مخاطر القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتنفيذ والاستدامة	متوسطة	متوسطة
المخاطر المالية والتعاقدية	عالية	عالية
المخاطر البيئية والاجتماعية	متوسطة	متوسطة
مخاطر أصحاب المصلحة	متوسطة	متوسطة
المخاطر الأخرى		
التصنيف العام للمخاطر	عالية	مرتفعة

التعهدات القانونية – مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء – تمويل إضافي (P167914)

الأقسام والوصف
لا توجد معلومات متاحة

الشروط

ثامنا. إطار النتائج ومتابعتها

إطار النتائج
البلد: الضفة الغربية وقطاع غزة
مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء في الضفة الغربية وغزة ـ تمويل إضافي

الهدف الإنمائي للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في تحسين الأداء التشغيلي لمؤسستي قطاع الطاقة، وتجربة نموذج عمل جديد للطاقة الشمسية في غزة.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع حسب الأهداف/النواتج

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
تحسين الأداء التشغيلي لمؤسسات قطاع الكهرباء (الإجراء: هذا الهدف جديد)				
معدل التحصيل لدى شركة النقل الوطنية للكهرباء (%)		0.00	50.00	90.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
فواقد الكهرباء سنوياً في شركات التوزيع في الضفة الغربية (%)		23.00	22.00	19.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
تجربة نموذج عمل جديد للطاقة الشمسية في غزة. الإجراء: (هذا الهدف جديد)				
الأشخاص الذين تم تزويدهم بخدمة كهرباء جديدة أو محسّنة (مؤشرات النتائج المؤسسية، العدد)		0.00		9,300.00

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
الأشخاص الذين تم تزويدهم بخدمة كهرباء جديدة أو محسَّنة ـ النساء (مؤشرات النتائج المؤسسية، العدد)		0.00		2,000.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
تقرير "الدروس المستفادة" (العدد)		0.00	1.00	2.00
(الإجراء: هذا المؤشر جديد)				
إجمالي أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها على أسطح المباني (العدد)		0.00	100.00	800.00
(الإجراء: هذا المؤشر جديد)				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (العدد)		0.00	150.00	250.00
(الإجراء: هذا المؤشر جديد)				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها للأسر المعيشية التي تعولها إناث والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تترأسها إناث (العدد)		0.00	50.00	100.00
(الإجراء: هذا المؤشر جديد)				

مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
المكون 1: النهوض بقدرات مؤسستي قطاع الكهرباء الفلسطيني (الإجراء: هذا المكون جديد)				
عدد نقاط توصيلات الكهرباء التي تقوم شركة النقل الوطنية للكهرباء بقياسها من خلال عدادات قياس (العدد)		0.00	50.00	80.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
عدد أعمال التدقيق التى قام بها مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني (العدد)		0.00	0.00	2.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
المكون 2: تحسين الأداء التشغيلي لشركات توزيع الكهرباء الفلسطينية (الإجراء: هذا المكون جديد)				
فواقد كهرباء شركة كهرباء محافظة القدس سنوياً (%)		24.00		20.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
فواقد كهرباء شركة كهرباء محافظة القدس سنوياً من دون مخيمات اللاجئين (%)		18.00		13.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
فواقد كهرباء شركة كهرباء الخليل سنوياً (%)		20.00		18.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
فواقد كهرباء شركة توزيع كهرباء الجنوب سنوياً (%)		25.00		20.00

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
فواقد كهرباء شركة توزيع كهرباء الشمال سنوياً (%)		20.00		16.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
فواقد كهرباء شركة كهرباء منطقة طوباس سنوياً (%)		22.00		17.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
عدد العدادات الذكية التي تم تركيبها (العدد)		0.00	6,000.00	13,500.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
عدد شركات توزيع الكهرباء التي بها أنظمة معلومات إدارة تعمل بصورة تامة (العدد)		0.00	2.00	6.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
المكون 3: تحسين أمن الطاقة في غزة بالطاقة الشمسية (الإجراء: هذا المكون جديد)				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها (العدد)		0.00		800.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (العدد)		0.00		250.00
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها للأسر المعيشية التي تعولها إناث والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تترأسها إناث (العدد)		0.00		100.00

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه				

اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصرف	خط الأساس	الأهداف المتوسطة	المستهدف النهائي
			1	
معدل الاستجابة للتظلمات المقدمة بشأن هذا المشروع (%)		0.00		100.00
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها في منشآت الرعاية الصحية (المستشفيات (العدد)		0.00	2.00	4.00
الإجراء: هذا المؤشر جديد				

خطة المتابعة والتقييم: مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
معدل التحصيل لدى شركة النقل الوطنية للكهرباء	يعرف معدل التحصيل بأنه الإيرادات الإجمالية المحصلة مقابل الإيرادات الإجمالية المفوترة من جانب شركة النقل الوطنية للكهرباء. وشركة النقل الوطنية للكهرباء مؤسسة حديثة العهد بدأت في إمداد الكهرباء في أكتوبر/تشرين الأول 2017، لذلك فإن خط الأساس يبلغ صفرًا.	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ	بيانات من نظام فواتير شركة النقل الوطنية للكهرباء	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع
فواقد الكهرباء سنوياً في شركات التوزيع في الضفة الغربية	تمثل فواقد الكهرباء متوسط الفواقد الإجمالية لشركة كهرباء محافظة القدس وشركة كهرباء الخليل وشركة توزيع كهرباء الجنوب وشركة توزيع كهرباء الشمال، وشركة كهرباء منطقة طوباس، وشركات توزيع الكهرباء في الضفة	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع

	الغربية التي تتم مساندتها في إطار المكون 2. ولم يتم تضمين شركة توزيع الكهرباء في غزة بسبب المشكلات القائمة، وسيتم قياسها بصورة منفصلة. ويُحسب هذا المؤشر باعتباره النسبة المئوية لإجمالي كمية الطاقة المفوترة/ إجمالي كمية الطاقة المشتراة.				
الأشخاص الذين تم تزويدهم بخدمة كهرباء جديدة أو محسّنة		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
الأشخاص الذين تم تزويدهم بخدمة كهرباء جديدة أو محسّنة - إناث		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
تقرير "الدروس المستفادة"	يمثل ذلك استعراضًا لمشروع الطاقة الشمسية على أسطح المباني في غزة الذي سيجري القيام به كل سنتين، ومن المتوقع أن يتم حصر الدروس المستفادة أثناء التنفيذ. وسيتضمن هذا التقرير الملاحظات والآراء التقييمية من العملاء والبنوك والموردين فيما يتعلق بالمسائل الفنية والمالية وغيرها؛ كما سيوثق أي تغييرات في التصميم تبعًا لذلك، مع حصر الرؤى الثاقبة المتأتية من تنفيذ المشروع.	الربع الأول من سنة 2020 والربع الأول من سنة 2022	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	المسوحات الاستطلاعية بشأن العملاء والمقابلات الشخصية معهم والتقارير ذات الصلة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع
إجمالي أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها على أسطح المباني	إجمالي أنظمة الطاقة الكهروضوئية (الشمسية) المركبة للأسر المعيشية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ	تقرير عن أعمال التركيب من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع

أنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية (الشمسية) التي تم تركيبها في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع
أنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها في المنازل ذات الأسر المعيشية التي تعولها إناث والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تترأسها إناث	أنظمة الطاقة الشمسية فوق الأسطح التي تم تركيبها في المنازل	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع

خطة المتابعة والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد نقاط توصيلات الكهرباء التي تقوم شركة النقل الوطنية للكهرباء بقياسها من خلال عدادات قياس	عدد نقاط توصيلات الكهرباء التي تقوم شركة النقل الوطنية للكهرباء بقياسها من خلال عدادات قياس ويشير هذا إلى نقاط توصيلات الكهرباء ذات الأولوية بحسب الاتفاقية طويلة الأجل بين شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة كهرباء إسرائيل لشراء الكهرباء	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ	تقرير من شركة النقل الوطنية للكهرباء	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع
عدد أعمال التدقيق التي قام بها مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني	يقوم مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني بتدقيق التقارير الواردة من شركتي توزيع للتحقق من أن البيانات المنقولة إلى الجهة التنظيمية سليمة وعالية الجودة. وسيتحقق هذا المؤشر بعد تطبيق أنظمة معلومات الإدارة.	سنوي	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع

فواقد كهرباء شركة كهرباء محافظة القدس سنوياً	يُحسب هذا المؤشر باعتباره النسبة المئوية لإجمالي كمية الطاقة المفوترة/ إجمالي كمية الطاقة المشتراة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
فواقد كهرباء شركة كهرباء محافظة القدس سنوياً من دون مخيمات اللاجئين	يُحسب هذا المؤشر باعتباره فواقد الشبكة الإجمالية لشركة كهرباء محافظة القدس في منطقة امتيازها عدا مخيمات اللاجئين.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
فواقد كهرباء شركة كهرباء الخليل سنوياً	يُحسب هذا المؤشر باعتباره النسبة المئوية لإجمالي كمية الطاقة المفوترة/ إجمالي كمية الطاقة المشتراة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
فواقد كهرباء شركة توزيع كهرباء الجنوب سنوياً	يُحسب هذا المؤشر باعتباره النسبة المئوية لإجمالي كمية الطاقة المفوترة/ إجمالي كمية الطاقة المشتراة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
فواقد كهرباء شركة توزيع كهرباء الشمال سنوياً	يُحسب هذا المؤشر باعتباره النسبة المئوية لإجمالي كمية الطاقة المفوترة/ إجمالي كمية الطاقة المشتراة.	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
فواقد كهرباء شركة كهرباء منطقة طوباس سنوياً		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل نصف سنة
عدد العدادات الذكية التي تم تركيبها	إجمالي عدد العدادات الذكية التي تم تركيبها والتي يتم تمويلها في إطار برنامج حماية الإيرادات لشركات توزيع	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ	تقرير من شركة النقل الوطنية للكهرباء	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع

	الكهرباء في الضفة الغربية وغزة.				

عدد شركات توزيع الكهرباء التي بها أنظمة معلومات إدارة تعمل بصورة تامة	يتضمن نظام معلومات الإدارة 4 أنظمة فرعية (نظام تخطيط موارد المؤسسة، ونظام إدارة العملاء، ونظام إدارة الوقائع (IMS)، والاستخبارات التجارية)، وسيتم تعميم الأنظمة الفرعية المطلوبة في كل شركة من شركات التوزيع الست بناء على تقدير الاحتياجات، وبالتالي سيكون لدى كل شركة توزيع نظام معلومات إدارة يعمل بصورة تامة.	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ	تقارير من شركات التوزيع وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع
أنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها	العدد الإجمالي لأنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها في غزة في إطار المكون 3	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
أنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	عدد أنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. تُعرف الأنشطة التي تحقق دخلًا بأنها "الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية التي تتضمن خدمات الكهرباء كأحد المستلزمات المباشرة لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات".	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
أنظمة توليد الطاقة الشمسية التي تم تركيبها في المنازل ذات الأسر المعيشية التي تعولها إناث والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تترأسها إناث	واضح بحد ذاته	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		كل ستة أشهر
معدل الاستجابة للتظلمات المقدمة بشأن هذا المشروع	معدل الاستجابة = [(عدد التظلمات التي تم الرد عليها/عدد الشكاوى التي تم تلقيها) × 100]	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ		سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع

	وهذه مسؤولية الإدارات المعنية لدى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة بناء على آلية معالجة المظالم القائمة.				
أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية التي تم تركيبها في منشآت الرعاية الصحية (المستشفيات)	عدد أنظمة توليد الطاقة الكهروضوئية (الشمسية) التي تم تركيبها في مستشفيات وعيادات طبية مختارة في قطاع غزة.	كل ستة أشهر	تقرير سلطة الطاقة والموارد الطبيعية عن التنفيذ	تقرير من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وشركة توزيع كهرباء محافظات غزة	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية/ وحدة إدارة المشروع